



النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development



العدالة Justice



درجة الرضى والتصور العام بخصوص قطاع العدالة في الأردن

تقرير دائرة الحوكمة والسياسات

2018





ARDD

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

درجة الرضى والتصور العام بخصوص قطاع العدالة في الأردن

تقرير

دائرة الحوكمة والسياسات

2018

قد قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الربط بين معارفها ومواردها ومصائبها. وقد قامت معًا ببناء منطقة من الاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الفردية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتقاسم إنجازاته وقيمه مع البلدان والشعوب خارج حدوده.

للوصول إلى معلومات إضافية عن الاتحاد الأوروبي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

http://europa.eu/european-union/index_en.

للوصول إلى معلومات إضافية عن وفد المفوضية الأوروبية، يرجى زيارة:

https://eeas.europa.eu/delegations/jordan_en

لقد تم إعداد هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) فقط ولا تعكس موقف الاتحاد الأوروبي تحت أي من الظروف.

المحتويات

4	منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)
4	1. المقدمة
4	كلمة عن هذا البحث
6	منهجية البحث
7	تحليلات احتياجات قطاع العدالة وتصوراته ومدى الرضى عنه في الأردن
8	الحالة السكانية (الديموغرافية) للمشاركين
10	2. سلسلة العدالة: المحكمة كأداة لحسم الخلافات
11	2.1 الخبرة في القضايا القانونية
11	2.2 المحكمة كأداة لحسم الخلافات
12	2.3 الأطراف: الشرطة والمحامين والقضاة وموظفو المحاكم
12	الشرطة
13	المحامون
14	القضاة
16	موظفو المحاكم
17	2.4 المحاكم: أربعة أبعاد (سهولة التعامل داخل المحاكم، والقدرة على تحمل التكاليف، والعامل الزمني، والعدالة)
17	سهولة التعامل داخل المحاكم
19	القدرة على تحمل التكاليف
20	العامل الزمني
20	تنفيذ قرارات المحكمة
21	المحاكمة العادلة
22	2.5 عزم اللجوء إلى المحاكم مرة أخرى
23	استنتاجات
24	3. قضايا متعلقة بالعدالة: التصورات العامة
24	3.1 مبادرات التطوير
26	3.2 الشفافية والمساءلة
28	3.3 حقوق الإنسان
35	استنتاجات

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

أسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) عام 2008 في عمان-الأردن، كمنظمة مجتمع مدني تسعى لتشكيل مشروع نهضوي عربي يسهم في مواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي ويبنى على أهم منجزات وأفكار مشاريع النهضة العربية السابقة بهدف فتح باب المشاركة المستقبلية في صياغة إجراءات ملموسة لتحقيق التغيير والتطور المنشودين من خلال تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات - بما في ذلك اللاجئين والمهاجرون - ومساعدتهم في اكتساب حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتمتع بها، وتقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي وتعبئة وسائل الإعلام والقاعدة الشعبية، والبحث وحشد التأييد لرفع وعي كافة الجهات المعنية محلياً وإقليمياً ودولياً بالتحديات التي يواجهها الأشخاص المستضعفون في الأردن والعالم العربي.

1. المقدمة

في عام 2012، أقرت المفوضية الأوروبية مبادرة طويلة الأمد من أجل "دعم تطوير قطاع العدالة" التي تهدف إلى تحسين نظام عدالة الأحداث ودمج مختلف الأطراف في قطاعات العدالة وتحسين الاستقلال التشغيلي للمؤسسات الرئيسية (المفوضية الأوروبية، 2012). قامت الحكومة الأردنية بدعم من الاتحاد الأوروبي بوضع خطة بناء إستراتيجية السلطة القضائية الأردنية 2012-2014 وأطلقت عددًا من مبادرات التطوير التشريعية الجوهرية ضمن قطاع العدالة. ومع نهاية العام 2014، مرر البرلمان الأردني 13 قانونًا، بما في ذلك قانون استقلال القضاء وقانون الأحداث الجديد، ونال كلاهما تأييدًا كبيرًا.

اعتبارًا من العام 2017، فوض الاتحاد الأوروبي منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) لتنفيذ مشروع "تعزيز الدعم العام لتطوير قطاع العدالة في الأردن". كان الهدف الرئيسي للمشروع يتمثل في إشراك عامة الأردنيين في عملية تطوير قطاع العدالة وذلك عبر نشر الوعي والدعم لمبادرات التطوير الجارية. كما يهدف المشروع أيضًا لتبني الحوار الاجتماعي القائم على الأدلة بين المعنيين الرئيسيين في قطاع العدالة برؤية واضحة لتعزيز الدعم لمؤسسات قطاع العدالة. بينما ركزت الخطة الإستراتيجية للأردن على خلق قطاع عدلي مستقل وفعال ومتميز، تتمحور ركيزة أخرى لخطة التطوير حول بناء الثقة العامة بالمؤسسات المكلفة بحماية سيادة القانون في الأردن.

كلمة عن هذا البحث

من أجل تقديم دليل قوي للحوار الاجتماعي، قامت منظمة النهضة (أرض) في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2017 بإجراء استطلاع كمي شارك فيه 1,700 شخص من شمال الأردن ووسطه وجنوبه. تم تصميم الاستطلاع بهدف أساسي يرمي إلى وضع نتيجتين رئيسيتين: أولاً، حقيقة ما إذا كانت هناك الكثير من الفروقات الكبرى بين أولئك الذين يملكون خبرة في العملية العدلية ومن لا يملكون تلك الخبرة؛ ثانياً، التصورات العامة فيما يخص قضايا تطوير قطاع العدالة.

وفقًا لذلك، تألف الاستطلاع من أربعة أجزاء:

الجزء الأول: الخبرة في القضايا القانونية

في هذا الجزء من الاستطلاع، طُلب من المشاركين الإجابة على سؤال عما إذا كانت لديهم أية تجربة بشأن الأمور القانونية الـ 17 التي تدخل في صلب إما المحاكم المدنية /الجنائية/الأحداث أو المحاكم الشرعية في الأردن. في نهاية هذا القسم، طُلب من المشاركين الإجابة على إذا ما أخذوا أم لم يأخذوا القضايا القانونية التي خاضوا تجربتها إلى المحكمة. وفي حال رفعوا قضية ما، فقد سئلوا عن سبب قيامهم بذلك، وكذلك إذا ما كانوا -وبأي شكل- قد حصلوا على تمثيل قانوني. أما في حال لم يأخذوا قضاياهم القانونية إلى المحكمة، فقد سئلوا عن سبب اتخاذ هذا الخيار، وكذلك ما إذا اختاروا اللجوء إلى وسائل بديلة لتعويض التظلم، وفي حال اختاروا اللجوء إلى وسائل بديلة لمعالجة مسألتهم القانونية، فقد سئلوا أيضًا عن رضاهم عن النتيجة ككل.

الجزء الثاني: الرضى عن الأطراف الرئيسية والتصورات والعمليات المتعلقة بسلسلة العدالة

تم تقسيم هذا الجزء إلى قسمين رئيسيين:

- هدف القسم 2.1 للتوصل إلى رؤية عن مدى رضى مستخدمي المحاكم عن الطرف الرئيسي والعمليات المتعلقة بسلسلة العدالة ولم يتم طرحها إلا على الأفراد الذين أبلغوا عن أخذ قضية قانونية إلى المحكمة. تألف هذا القسم من قسمين رئيسيين: (1) فيما يخص الرضى عن سلسلة أطراف العدالة، وبالتحديد: الشرطة والمحامون والقضاة وموظفو المحاكم (أي مقدمو العون القانوني - إن تطلب الأمر)؛ (2) فيما يخص الرضى عن المحاكم، وبالتحديد سهولة التعامل داخل المحاكم والقدرة على تحمل التكاليف والعامل الزمني والعدالة.

- هدف القسم 2.2 إلى التوصل لرؤية عن التصورات بخصوص الأطراف الرئيسية والعمليات المتعلقة بسلسلة العدالة، وتم طرحها على كافة المشاركين الذين لم يأخذوا القضايا القانونية إلى المحكمة. لمقارنة الرضى والتصورات بفاعلية، تألف هذا القسم من القسمين الرئيسيين ذاتهما كما ورد أعلاه: (1) التصورات عن سلسلة أطراف العدالة، وبالتحديد: الشرطة والمحامون والقضاة وموظفو المحاكم ومقدمو العون القانوني - إن تطلب الأمر؛ (2) فيما يخص التصورات عن أبعاد المحاكم، وبالتحديد: سهولة التعامل داخل المحاكم، والقدرة على تحمل التكاليف، والعامل الزمني، والعدالة.

الجزء الثالث: التصورات بخصوص مبادرات تطوير قطاع العدالة والقضايا المتعلقة بها

تم طرح أسئلة على كافة المشاركين في الاستطلاع عن تصوراتهم عن مساءلة الحكومة وشفافيتها إلى جانب معرفتهم وتصوراتهم بخصوص مبادرات تطوير قطاع العدالة الماضية والحالية. بالإضافة إلى ذلك، تم طرح أسئلة على كافة المشاركين بخصوص القضايا المتعلقة بقطاع العدالة، مثل حقوق المرأة، وحقوق الطفل، والمساكين، وذوي الإعاقات، واللاجئين.

الجزء الرابع: المعلومات السكانية (الديموغرافية)

بالنظر إلى الطبيعة الحساسة للأسئلة التي في الاستطلاع، كان من المهم بالنسبة لمنظمة النهضة (أرض) أن تزرع الثقة لدى المشاركين في الاستطلاع بشأن الحفاظ على سريتهم وخصوصيتهم، من أجل تحسين رغبتهم في تقديم إجابات صادقة. وفقاً لذلك، جاء قسم المعلومات السكانية (الديموغرافية) في نهاية الاستطلاع. غطى هذا القسم -المطروح على المشاركين- المعلومات العامة مثل العمر والنوع الاجتماعي والموقع ومختلف الأسئلة المتعلقة بالدخل وحالة العجز في الأسر والإقامة والتعليم.



الشكل رقم (1): رسم بياني لمنطقية الاستبيان

منهجية البحث

إستراتيجية اختيار العينة

استخدمت منظمة النهضة (أرض) فريقًا مكونًا من عشرة إحصائيين. تألف الفريق من سبع نساء وثلاثة رجال تم توزيعهم في خمس محافظات في الأردن: عمان والزرقاء وإربد والمفرق والكرك. في كل موقع ميداني، أجرى جامعو البيانات استطلاعات أسرية على الحواسيب اللوحية باستخدام تطبيق كوبو كوليكت KoBo Collect، وهو أداة مفتوحة المصدر لجمع البيانات الميدانية.

تم تبني إستراتيجية اختيار العينة وتعديلها بناءً على المنهج المستخدم في الاستفتاء السنوي العالمي لجالوب¹. لتخفيض اعتماد جهة واحدة والانحياز في اختيار الأسر، تم إعطاء جامعي البيانات نقطة انطلاق آمنة ومنطقية ليبدؤوا منها لإجراء المقابلات. لزيادة وصولهم إلى أقصى حد، تم إعطاء جامعي البيانات تعليمات ليجروا مقابلة مع كل منزل (أو مبنى) رابع صادفوه في الجانب الأيمن من الشارع.

تشيع المنازل ذات الملكية المشتركة (حيث يحتوي المبنى على أكثر من طابق، وغالبًا ما يحتوي كل منها على أكثر من أسرة) في المدن الأردنية. وفقًا لذلك، تم تدريب جامعي البيانات أيضًا على دخول المباني والمضي في الطابق الذي يتوافق مع رقم المقابلة التي كانوا يجرونها في ذلك اليوم، ومن ثم مقابلة أصحاب المنزل الذي يقع مباشرة إلى يمين المصعد أو بيت الدرج. هدفت هذه الإستراتيجية إلى تخفيض الانحياز المحتمل بين جامعي البيانات في اختيار الأسر. علاوة على ذلك، من الشائع في الأردن أن يختلف سعر الشقق وفقًا لكلفتها في الطوابق المختلفة. لذلك، هناك فائدة أساسية لهذه الإستراتيجية تتمثل في أخذ العينة بمزيد من الدقة عبر الطبقات الاجتماعية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لاختيار المشاركين من بين الأسر، تم إعلام المشاركين بأن يسألوا رب الأسرة (أو أي شخص كان حاضرًا في ذلك الوقت) عن ذلك الذي كان صاحب آخر عيد ميلاد قد مر على الأسرة، وتمت مقابلة الشخص الذي حُددت هويته. تم وضع أساس منطقي لهذا الأسلوب بشكل أساسي بناءً على تحديد عينة ووسيلة خالية من التحيز لاختيار المشاركين.

بالإضافة إلى ذلك، تلقى جامعو البيانات التدريب على منهج البحث وإستراتيجية جمع البيانات، وتم تدريبهم أيضًا على اعتبارات بحثية أخلاقية، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- الحصول على موافقة مبنية على المعرفة عن طريق إبلاغ المشاركين بطبيعة الاستطلاع، وكيف كان سيتم استخدام المعلومات، وتذكيرهم بحقوقهم كمشاركين. إذا رفض المشارك أن يشارك في الاستطلاع، أو إذا اختار عدم إكمالها، فلن يتم شمل إجاباته ضمن تلك المعتمدة.

محددات البحث

بينما هدف المنهج إلى التخفيف من انحياز المشاركين باتباع منهج وُضع جيدًا، لا يعتبر أن الاستطلاع يعطي تمثيلًا وطنيًا. كانت منظمة النهضة (أرض) قادرة فقط على تدريب جامعي البيانات ونشرهم في المحافظات الخمس التي توجد لديها مكاتب فيها. لذلك لم يكن من الممكن التوصل إلى الأفراد في كافة المحافظات في الأردن.

كما هو موضح في تقرير احتياجات العدالة في الأردن: القضايا القانونية في الحياة اليومية (هيل، 2017). يتعلق محدد إضافي بإمكانية الإبلاغ عن قضايا قانونية. لقد تعمق البحث إلى عدد من القضايا القانونية والتي قد يشعر الأفراد بالخجل أو الخوف من الإبلاغ عن تجربتهم حيال نوع معين منها إلى شخص لا يعرفونه. وفقًا لذلك، هناك إمكانية لقلّة التبليغ عن تجربة القضايا القانونية، خصوصًا إذا ما كانت تتعلق بعنف أسري وجنسي أو قضايا جنائية أخرى.

1 يمكن إيجاد منهج استفتاء جالوب العالمي عبر هذا الرابط: <https://www.gallup.com/178667/gallup-world-poll-work.aspx>

تحليلات احتياجات قطاع العدالة وتصوراتهم ومدى الرضى عنه في الأردن

منظمة النهضة (أرض) ليست المنظمة الأولى التي تجري بحثاً عن قطاع العدالة في الأردن. ففي عام 2017، أجرت هيل بحثاً تقصت فيه عن القضايا القانونية السائدة في الأردن، والقنوات الرسمية وغير الرسمية التي سلكها الأفراد من أجل مواجهة هذه القضايا القانونية، وما إذا كانوا راضين عن النتيجة النهائية لـ "رحلتهم العدلية" (هيل، 2017).

بشكل خاص، قيّمت مؤسسة هيل التوجهات الأساسية فيما يخص القضايا القانونية في الأردن، وقدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات والاستشارات القانونية، وقنوات حل الخلافات الرسمية وغير الرسمية، والقضايا القانونية الفريدة لكل من النساء وفتة الشباب في الأردن، وتجارب اللاجئين واحتياجاتهم، والعدالة الأسرية، والثقة والتمكين القانوني (هيل، 2017). من أجل تثليث بحثها الكمي الذي يضم ما يقارب 6,000 فرد في الأردن، طلبت هيل من منظمة النهضة (أرض) أن تجري بحثاً نوعياً بين الناس الذين واجهوا قضايا قانونية مختلفة.

البحث المعروض في هذا التقرير بخصوص قطاع العدالة هو تنمة مهمة لعمل مؤسسة هيل وقيمة لها. حيث يتوسع بحث منظمة النهضة (أرض) فعلاً في الإطار العام لهيل على نحو جوهري ليس فقط عن طريق السعي للتوصل لمفهوم القضايا القانونية البارزة في الأردن، بل عبر محاولة فهم ما هي التجارب المختلفة والآراء التي قد تكون موجودة بين الأفراد الذي أخذوا القضايا القانونية إلى المحكمة (الذين يمكنهم أن يعبروا عن رضاهم عن قطاع العدالة)، والذين لم يأخذوا القضايا القانونية إلى المحكمة (الذين يمكنهم أن يعبروا عن تصوراتهم حول قطاع العدالة).

من المهم التفريق بين الرضى والتصورات لأنهما عاملان مهمان بشكل متساوٍ حيال إذا ما كان الأفراد يحاولون التعامل مع قضاياهم القانونية من خلال الوسائل الرسمية. تؤثر تصورات قطاع العدالة بشكل خاص على ماهية الأمور القانونية التي يعتبر الأفراد أنها تستحق أن تؤخذ إلى المحكمة. في حال كان ينظر إلى تقديم الشكوى الرسمية عن طريق المحكمة على أنه أمر بطيء ومكلف وغير عادل بالفعل، فسيتم ثني الأفراد بشكل جدي عن رفع دعوى بشأن قضاياهم القانونية. لكنهم إذا نظر هؤلاء الأفراد إلى المحكمة على أنها فعالة وملائمة وعادلة، فقد يشجعون أكثر على السعي وراء تقديم شكوى رسمية.

من جهة أخرى، فإن مدى الرضى يعد مقياساً مهماً لحقيقة ما إذا كان الأفراد سيعودون إلى الجهات الرسمية أم لا لتقديم التظلم في حال كانت لديهم قضية قانونية في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، وبقياس الرضى، فإن منظمة النهضة (أرض) استطاعت تحديد ما هي وحدات «سلسلة العدالة» المزعومة (مثل الشرطة والمحامين)، بالإضافة إلى ما هي أبعاد المحكمة (مثل العامل الزمني والعدالة) الأكثر ضعفاً. وبوجود هذه المعلومات، تحظى منظمة النهضة (أرض) وشركاؤها بقدرة أفضل على تحديد المناطق التي هي بحاجة لتطوير قطاع العدالة في أعلى مستوياتها.

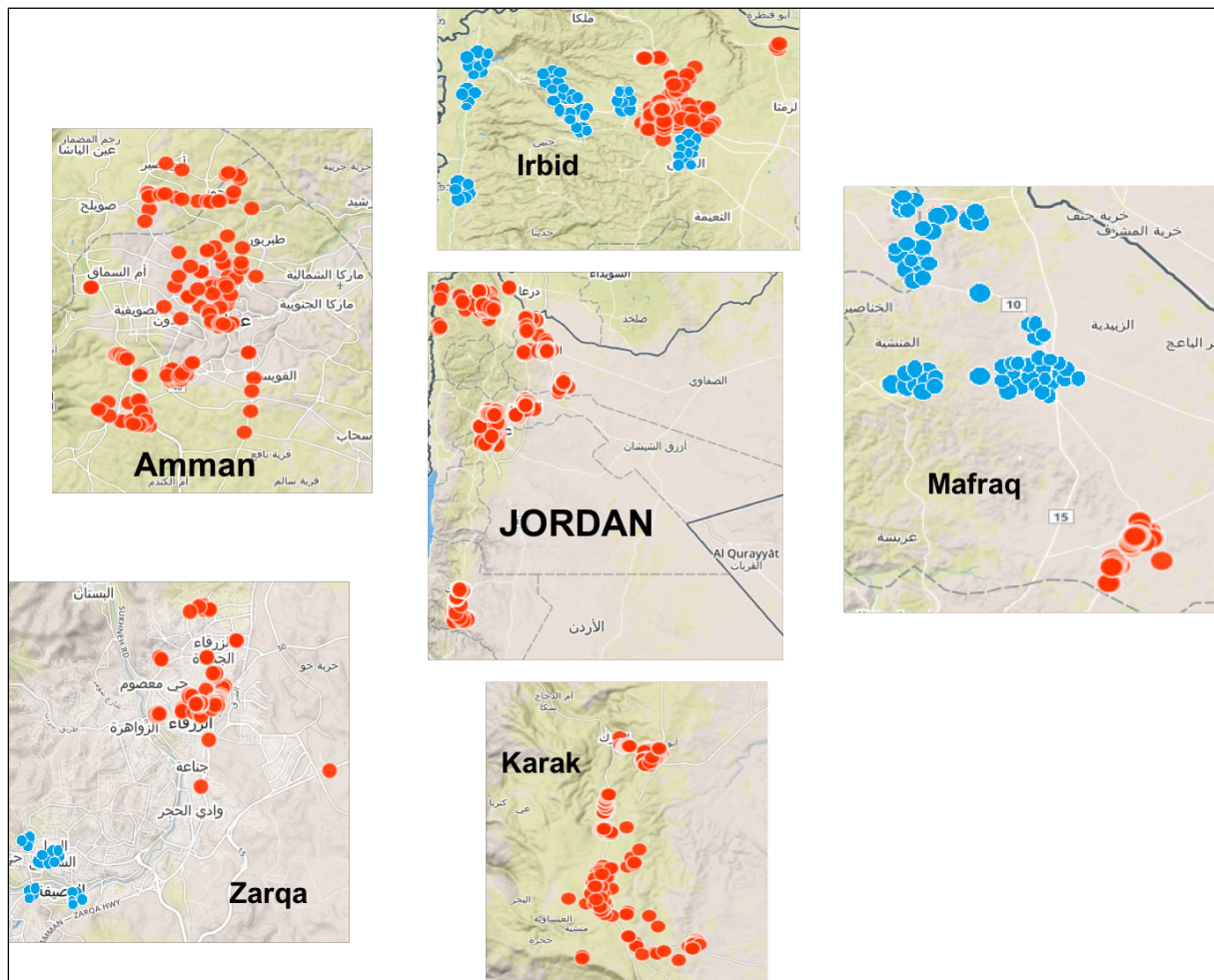
خلافًا للدراسات السابقة، أبدى بحث منظمة النهضة (أرض) تركيزاً خاصاً على تطوير قطاع العدالة وحقوق الإنسان والحقوق المدنية في الأردن. في الحقيقة لم تهدف منظمة النهضة (أرض) فقط إلى تحقيق فهم أفضل للوعي العام للتطورات التشريعية بين الأفراد في الأردن، وإنما لتحديد المجالات التي يلزم فيها مزيد من التطوير وكسب التأييد والتوعية. يعتبر بحث منظمة النهضة (أرض) -من حيث مكون حقوق الإنسان للقضايا المتعلقة بالعدالة- شاملاً قدر المستطاع ويغطي ما يلي: حقوق المرأة، وحقوق الطفل، والأحداث، والأفراد ذوي الإعاقات، والمساكين، واللاجئين.

بهذه الثروة من المعلومات، تجد منظمة النهضة (أرض) نفسها في موقف جيد لمساعدة الفاعلين الوطنيين والدوليين في المساعي الرامية إلى تطوير قطاع العدالة عن طريق تقديم المعلومات عن الرضى والتصورات عن الفاعلين المحددين وأبعاد قطاع العدالة. كما تتمتع منظمة النهضة (أرض) أيضاً بالقدرة على تطوير مهارات كسب التأييد للفاعلين لدينا وغيرنا من الفاعلين عن حقوق الإنسان بأهداف تقوم على الأدلة التي تشتق من أصوات الأردنيين وآرائهم أنفسهم دون سواهم.

الحالة السكانية (الديموغرافية) للمشاركين

بينما لا يدعي الاستطلاع تمثيله بصورة وطنية، فقد تم وضع إستراتيجية اختيار العينة بحيث تضمن صدور الإجابات عن مجموعة متنوعة من الأفراد في مختلف طبقات المجتمع الأردني. في المجمل، أُجري ما مجموعه 1,700 استطلاع تقريباً في شمال الأردن ووسطه وجنوبه. ومن بين تلك الـ 1,700، كانت هناك ما يقارب 1,538 استجابة «سليمة» دون أن تحتوي أي خطأ.

من حيث توزيعهم السكاني (الديموغرافي)، كان 23.3% من المشاركين مقيمين في محافظة عمان، و 22.7% منهم في محافظة إربد، و 21.9% في محافظة الكرك، و 17.8% منهم في محافظة الزرقاء، و 13.6% منهم في محافظة المفرق. من الممكن رؤية مواقع المقابلات في الخرائط أدناه [الشكل رقم (2)].



الشكل رقم (2): صور القمر الصناعي لمقابلات الإحصائيين

من حيث جنس المشاركين، فمن بين الاستجابات البالغ عددها 1,538 استجابة، تعود 714 (46%) منها إلى النساء، بينما تعود 798 (54%) منها إلى الرجال، حيث يعكس ذلك عن كثب التوازن بين الجنسين في الأردن كما ورد في الإحصاء السكاني لعام 2016. علاوة على ذلك، كان 18.6% من المشاركين يعيشون في منازل أرباب أسرها من النساء.

كانت النسبة المئوية الأكبر من المشاركين (32.5%) تقع ضمن الفئة العمرية ما بين 31 إلى 40 عامًا. بينما وقعت ثاني أكبر نسبة مئوية من المشاركين (29.2%) ضمن الفئة العمرية ما بين 41 إلى 60 عامًا. بالإضافة إلى ذلك، كان 21.9% من المشاركين ضمن الفئة العمرية ما بين 25 إلى 30 عامًا، بينما كانت نسبة 9.7% منهم بين 19 إلى 24 عامًا. أخيرًا، كان 2.9% من المشاركين فوق سن 61 عامًا و 2.6% منهم ما بين 16 إلى 18 عامًا.

فيما يخص مستويات التعليم الأعلى: أنهى ما نسبته 10.6% التعليم الأساسي، 55.1% التعليم الثانوي (من الابتدائي إلى التوجيهي)، و 33.5% التعليم بعد الثانوي. أخيرًا، فيما يتعلق بالدخل، 39.4% من المشاركين دخلهم الشهري يتراوح ما بين 301 إلى 500 دينار أردني، و 32.5% دخلهم 300 دينار أردني أو أقل، و 19.3% الدخل الشهري لديهم يبلغ 501 دينار أردني أو أكثر.

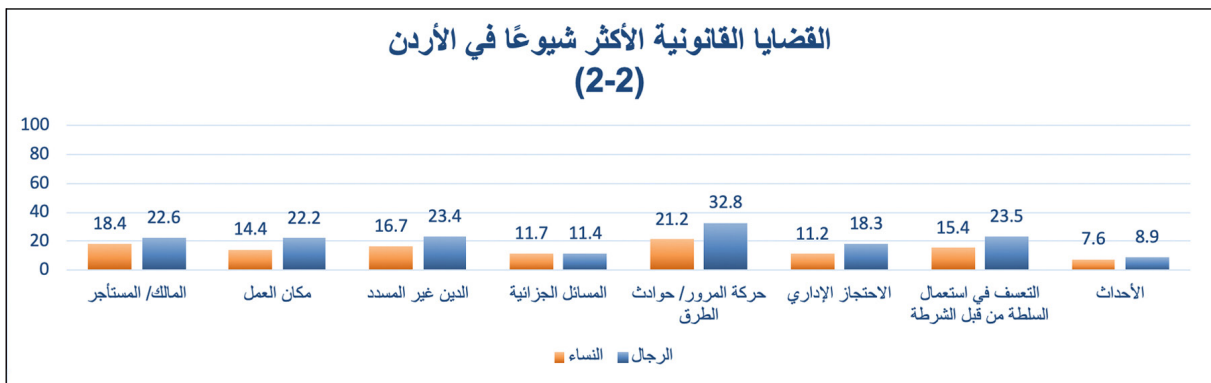
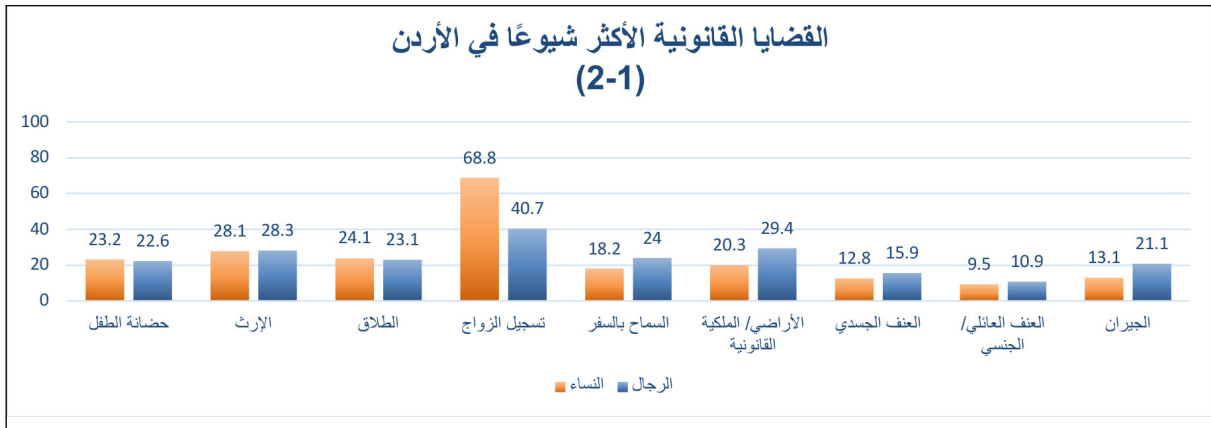
2. سلسلة العدالة: المحكمة كأداة لحسم الخلافات

لأغراض هذا التقرير، تشير عبارة «سلسلة العدالة» إلى مختلف الأطراف الذين يتعامل معهم الأفراد في الدعاوى حيث تتجلى العملية العدلية. تشكل سلسلة العدالة تنفيذ القانون، بالإضافة إلى الجهات القضائية النظامية والجزائية. تتباين وظائف هؤلاء الأطراف ما بين الوقاية والمحكمة والاحتجاز لكن تتم تأديتها بصورة مختلفة غير أنها مترابطة. وبناءً على ذلك، عندما تقع القضايا في جزء واحد من سلسلة العدالة، يغدو من الممكن أن تظهر تموجات سلبية تؤثر على المساءلة وتقديم الخدمات.

من خلال عمل المنظمة الذي يدعم وصول المرأة إلى العدالة، توصلت منظمة النهضة (أرض) إلى إدراك حقيقة أهمية تقييم أداء أطراف «سلسلة العدالة» المختلفين كوسيلة مهمة لتحسين قطاع العدالة ككل وقدرة الأفراد على الوصول إلى حقوقهم والمطالبة بها. كما شرح مجلس أوروبا بالتشارك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أنه يمكن لسلسلة العدالة عندما تكون «مصممة ومنفذة حسب الأصول أن تقدم أمثلة على الممارسة الفضلى القادرة على إعطاء دفعة لقابلية الوصول إلى النظام العدلي».

(هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلس أوروبا، 2015).

يغطي هذا القسم من التقرير أربعة مجالات هامة. يتعلق المجال الأول بأنواع القضايا القانونية التي يبلغ عنها الأردنيون. المجال الثاني هو إلى أي مدى يلجأ الأردنيون إلى المحاكم كوسيلة لتقديم تظلماتهم وإلى أي مدى يرى الأردنيون أن قضاياهم القانونية تستحق الخصومة في المحاكم. يتعلق المجال الثالث والرابع بالرضى مقابل التصورات في إطار المحاكم النظامية والشرعية، والمتعلقة تحديداً بالأطراف الحساسة في سلسلة العدالة (أي الشرطة والمحامين والقضاة وموظفي المحاكم) وأبعاد المحاكم (سهولة التعامل داخل المحاكم والقدرة على تحمل التكاليف والعامل الزمني والعدالة). هذه المجالات مهمة بصورة فردية، ولكن تتعلق كل منها بالآخرى أيضاً. وبالفعل، فإن مدى لجوء الأفراد إلى المحاكم مهم لأنه يعطي صورة واسعة لثقة الأردنيين بقدرة قطاع العدالة على إعطاء المخرجات. يقدم رضى الأردنيين وتصورهم عن سلسلة العدالة وأبعاد المحكمة فهماً أعمق للأسباب التي لا يرفع الأردنيون جرائها الدعاوى بخصوص قضاياهم القانونية وكذلك سبب عدم رفعهم للدعاوى بشأن قضاياهم القانونية المستقبلية.

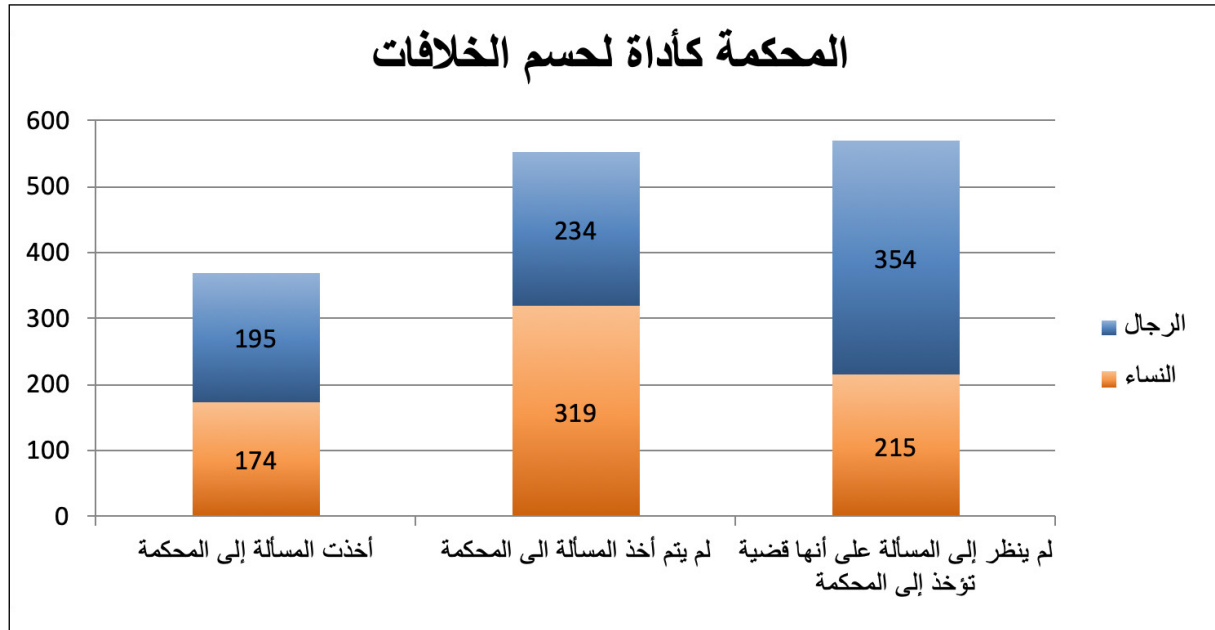


2.1 الخبرة في القضايا القانونية

كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، فإن القضية القانونية الأكثر شيوعاً بين الرجال والنساء هي تسجيل الزواج. بالنسبة للنساء، فإن النوع الثاني للقضايا القانونية الأكثر شيوعاً هو الميراث ويليهِ الطلاق. تقع هذه القضايا القانونية الثلاث تحت مظلة المحاكم الشرعية حيث يشير ذلك إلى أن هذه هي المحكمة هي التي تتمتع الأردنيات بالخبرة الأوسع فيها. بالنسبة للرجال، فإن القضية القانونية الأكثر شيوعاً بعد تسجيل الزواج هي الخلافات المرورية تليها الخلافات المتعلقة بالأراضي أو الملكية. عند مقارنتهم بالنساء، فإن لدى الرجال قضايا أكثر تنوعاً في المحاكم الأردنية.

تتوافق هذه النتائج قليلاً وعلى نحو غير وثيق مع نتائج مؤسسة هيل. حددت دراسة هيل القضايا المتعلقة بالجيران والأمور الأسرية والخلافات السكنية على أنها القضايا القانونية الأبرز في الأردن (هيل، 2017). كانت خلافات الجيران منخفضة نسبياً بين المشاركين في هذا البحث. على الرغم من ذلك، فقد كانت القضايا الأسرية (كتسجيل الزواج والطلاق وإعالة/حضانة الطفل والميراث) شائعة جداً بين كل من النساء والرجال - بالتوازي مع نتائج دراسة هيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن القضايا السكنية بين الرجال بشكل خاص (مثل الخلافات على الأراضي/الممتلكات، أو الخلافات بين المالك والمستأجر) قد تكررت بكثرة، بالتوازي مع نتائج دراسة هيل أيضاً.

2.2 المحكمة كأداة لحسم الخلافات



كانت الخبرة في القضايا القانونية بين من شاركوا في الاستطلاع عالية جداً في المجمل، إذ لم يجب سوى 190 (12.3%) من إجمالي المشاركين البالغ عددهم 1,538 مشاركاً بالنفي عند سؤالهم عما إذا كانت لديهم أية أنواع من القضايا القانونية. يظهر عدد المشاركين في الرسم البياني أعلاه أن 24% من المشاركين قد أخذوا قضاياهم القانونية إلى المحكمة، بينما لم يفعل ذلك 36% من المشاركين، فيما أبلغ 38% من المشاركين عن عدم وجود قضية قانونية لديهم ليأخذوها إلى المحكمة.

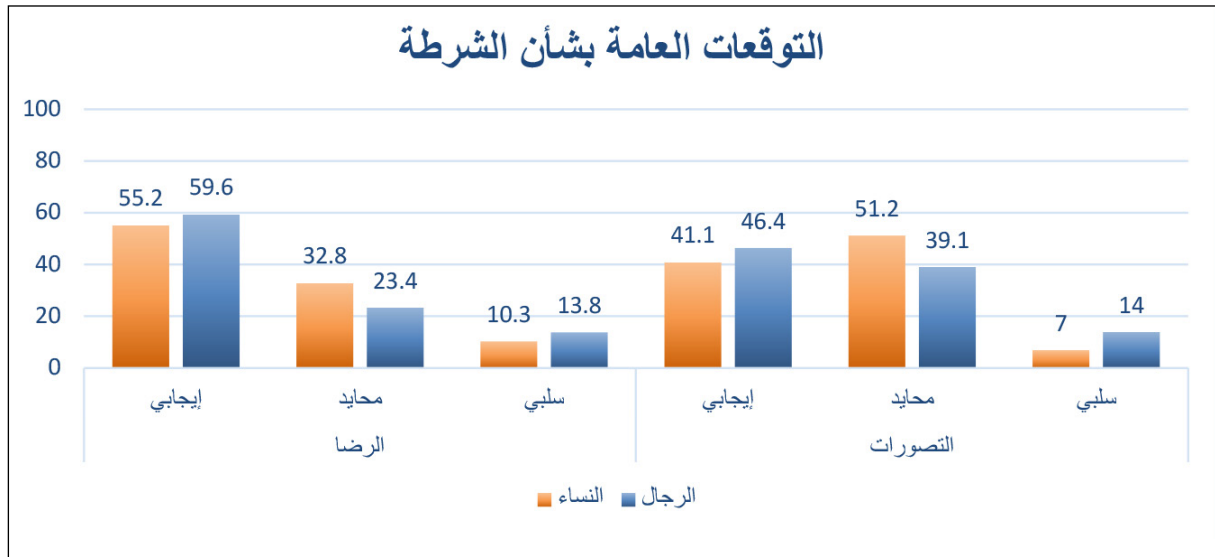
كما ورد سابقاً، تم إعطاء المشاركين الخيار للإجابة على الأسئلة (سواء المتعلقة بالرضى أم التصورات) عن المحاكم النظامية أو المحاكم الشرعية. سمح إعطاء هذا الخيار بوجود تحليل أكثر تفصيلاً للرضى والتصورات فيما يخص كلتا المحكمتين. ففي عدد من الحالات بالفعل، كان هناك فرق جوهري بين الرضى والتصورات عن المحاكم. تصف الأقسام التالية، التوجهات المتعلقة بأطراف قطاع العدالة (كالشرطة والمحامين والقضاة وموظفي المحاكم)، إضافة إلى خصائص المحاكم وفقاً للأبعاد الأربعة: سهولة التعامل داخل المحاكم، والقدرة على تحمل التكاليف، والعامل الزمني، والعدالة.

2.3 الأطراف: الشرطة والمحامين والقضاة وموظفو المحاكم

فيما يخص أطراف المحكمة، يوجد فرق جوهري بين المحاكم النظامية والشرعية، وبين النساء والرجال كذلك. في المجمل، ومن بين من أخذوا قضاياهم القانونية إلى المحكمة، قام كل من الرجال والنساء بتقييم رضاهم عن موظفي المحاكم على أنه الأعلى، بينما جاءت الشرطة في المرتبة الأدنى بين كافة أطراف سلسلة العدالة. ومن بين الأفراد الذين لم يأخذوا القضايا القانونية إلى المحكمة، تم النظر إلى القضاة على أنهم في المرتبة الأعلى، بينما يتم النظر إلى المحامين والشرطة على نحو بائس ومتساو تقريباً. ينقسم التحليل أدناه فيما يخص أطراف سلسلة العدالة بين المحاكم الشرعية والنظامية (إلا في حالة الشرطة²)، دون أهمية للفرق بين الجنسين.

الشرطة

لتحقيق فهم أفضل لمستوى رضاهم عن الشرطة، تم سؤال المشاركين عما إذا كان ضباط الشرطة الذين حققوا في قضيتهم قد سعوا وراء معرفة الحقيقة أم أنهم قاموا بالتمييز في التعامل على أساس الجنسية أو النوع الاجتماعي أو الحالة الاجتماعية الاقتصادية، أو قبلوا الرشاي، أو استخدموا القوة المفرطة. حققت الشرطة العلامة الأفضل في السعي وراء اكتشاف الحقيقة، حيث قال 88.3% من المشاركين إن الشرطة قد سعت للتوصل إلى الحقيقة بينما كانت تحقق في قضيتهم القانونية. وقال 18.2% آخرون من المشاركين إن رجال الشرطة قد قبلوا بالرشاي أثناء التحقيق، وقال 23.4% من المشاركين إن رجال الشرطة قد ميزوا ضدهم. أظهر رجال الشرطة مساحة للتحسن في استخدام القوة المفرطة، حيث قال 28.6% من المشاركين إن رجال الشرطة استخدموا القوة المفرطة. من حيث تحليل الجنس، كان للرجال في كافة الفئات رضى أعلى عن الشرطة مما كان عليه الحال بالنسبة للنساء.



كان لعموم النساء اللواتي أخذن قضاياهن القانونية إلى المحكمة نظرة أكثر إيجابية للشرطة (55.2%) مقارنةً بالنساء اللواتي لم يأخذن القضايا القانونية إلى المحكمة (41.1%). من الممكن ملاحظة التوجه ذاته بين الرجال حيث كان 59.6% راضين عن تفاعلهم مقابل 46.4% من الرجال الذين لم يأخذوا قضايا قانونية إلى المحكمة. بغض النظر عما إذا كانوا قد أخذوا قضية قانونية مع الشرطة إلى المحكمة، فإن الرجال كانوا أكثر نزعة لامتلاك نظرة إيجابية ككل فيما يخص الشرطة.

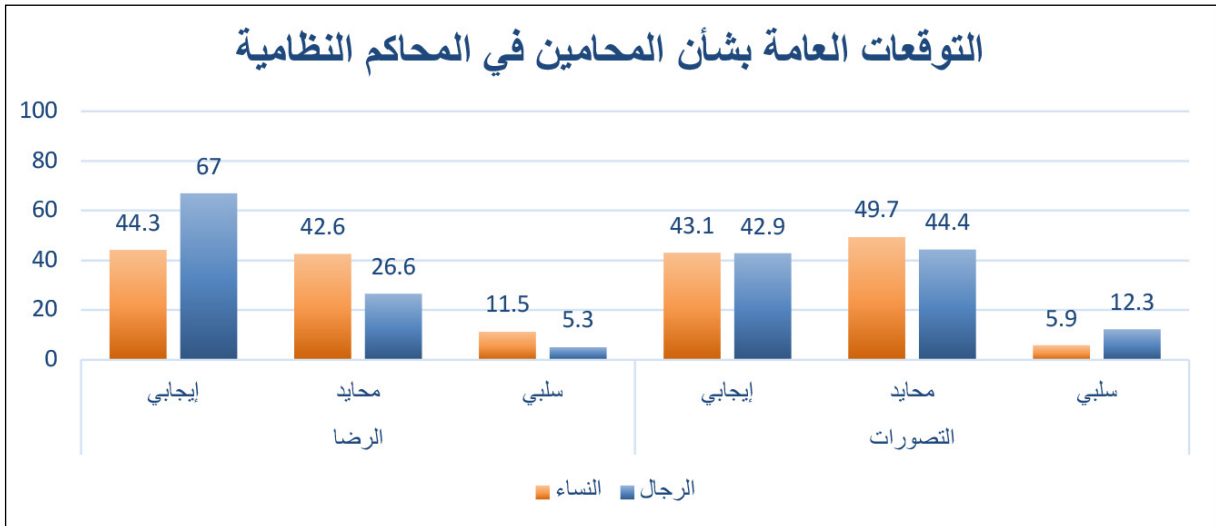
2 حيث توجد قوة شرطة وحيدة فقط لكافة المحاكم، ولا تنقسم المعلومات عن هؤلاء الأطراف حسب نوع المحكمة.

المحامون

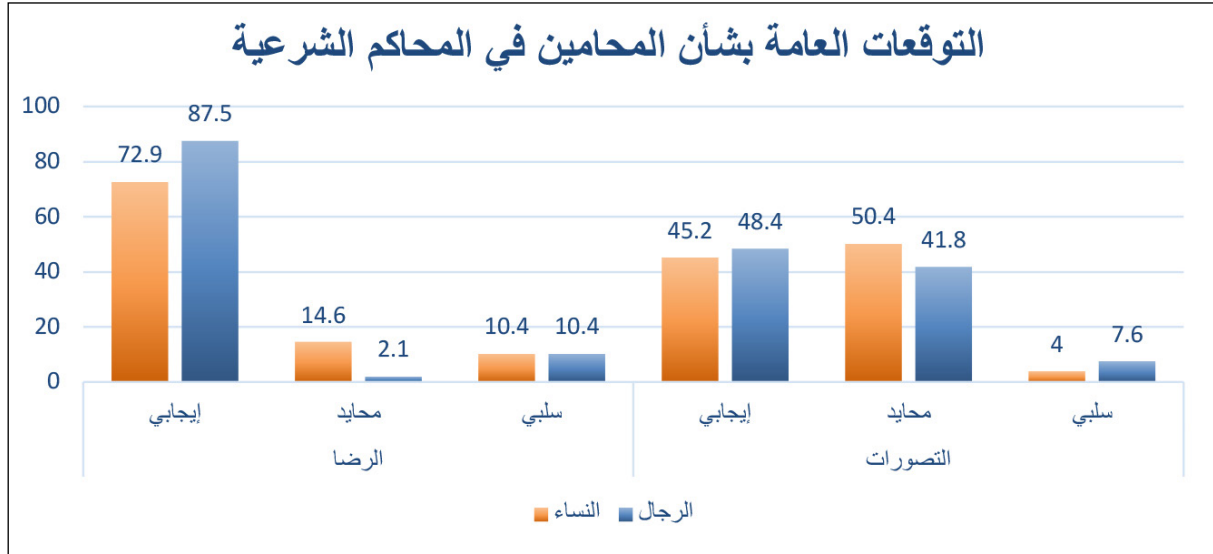
فيما يخص المحامين، ارتبط تحليل الرضى بين المشاركين من الإناث والذكور بالنظر إلى أبعاد إمكانية تحمل النفقات والكفاءة والاحترام والاستقامة (أي ما إذا كان المحامي قد سعى إلى إقناعهم بقول أو فعل شيء ما غير مجيد)، وجنسهم (محامون من الذكور أم محاميات من الإناث). نال محامي المحكمة النظامية العلامة الأفضل في بُعد الاحترام، حيث قال 91% من المشاركين إن محاميهم كان محترماً، بينما اعتبر 86% من المشاركين محاميهم كفؤاً، وقال حوالي 84% من المشاركين إن محاميهم لم يحاول إقناعهم بفعل أو قول شيء ما غير مجيد. في المقابل، اعتبر 73% من المشاركين أن تكاليف محاميهم كانت معقولة -حيث أشاروا إلى أن إمكانية تحمل النفقات هي البعد الأكثر حاجة إلى التطوير لدى محامي المحكمة النظامية.

كما هو الحال في سياق المحاكم النظامية، فإن القدرة على تحمل النفقات هي المجال الأكثر حاجة إلى التحسن لدى محامي المحاكم الشرعية كما هو الحال في النظامية، حيث أن 66% من المشاركين المجيبين عن المحاكم الشرعية قد قالوا إن الحصول على محامٍ كان أمراً يمكن تحمل نفقاته. في المقابل، اعتبر 88.5% أن محاميهم يملك المعرفة واعتبر 94.8% أن محاميهم كان جيداً.

لغرض تعزيز التحليل حسب النوع الاجتماعي، حقق المحامون الذكور في سياق المحاكم النظامية علامة أعلى من تلك التي حققتها نظيراتهم المحاميات في معظم الأبعاد بين كل من الإناث والذكور من المشاركين باستثناء المعرفة، وهو البعد الذي حققت فيه المحاميات علامة أعلى بقليل، والاحترام الذي اعتبر فيه المشاركون الذكور أن المحاميات أقدر من الرجال. في المحاكم الشرعية، كان المشاركون الذكور أكثر رضى وبصورة ثابتة عن أداء المحاميات الإناث من رضاهم عن نظرائهن الذكور، على عكس المشاركات الإناث اللواتي كانت لديهن آراء مختلطة.



عندما سئلوا عن آرائهم ككل في المحامين الذين في المحاكم النظامية، كان الرجال الذين أخذوا قضاياهم القانونية إلى المحاكم النظامية أكثر رضى بشكل جوهري عما اكتفوا بالتحدث عن تصوراتهم: 67% من الرجال كانوا راضين عن محاميهم مقارنة بـ 42.9% ممن كان لديهم تصور إيجابي عن المحامين. في المجمل، كان الرجال أكثر رضى من النساء، لكن كانت تصورات النساء عن المحامين أعلى من تلك لدى الرجال.



في حالة المحامين العاملين في المحاكم الشرعية، كان هناك تناقض كبير بين الرضى عن المحامين والتصور ككل، حيث أن 72.9% من النساء و87.5% من الرجال كانوا راضين بشكل إيجابي عن المحامين مقارنة بـ 45.2% من النساء و48.4% من الرجال الذين كانت لديهم تصورات إيجابية عن المحامين. كما كان الرجال في المجمل أيضاً أكثر رضى عن محاميهم وكانت لديهم تصورات أعلى عنهم مما كان عليه الأمر لدى النساء.

من الجدير بالذكر إجمالاً، أن مستويات الرضى تجاه المحامين في المحاكم الشرعية كانت أعلى بشكل ملحوظ من الرضى تجاه المحامين في المحاكم النظامية؛ وبالدرجة الثانية عموماً، مالت النساء إلى الشعور برضى أقل عن المحامين من ذلك الذي كان لدى الرجال.

القضاة

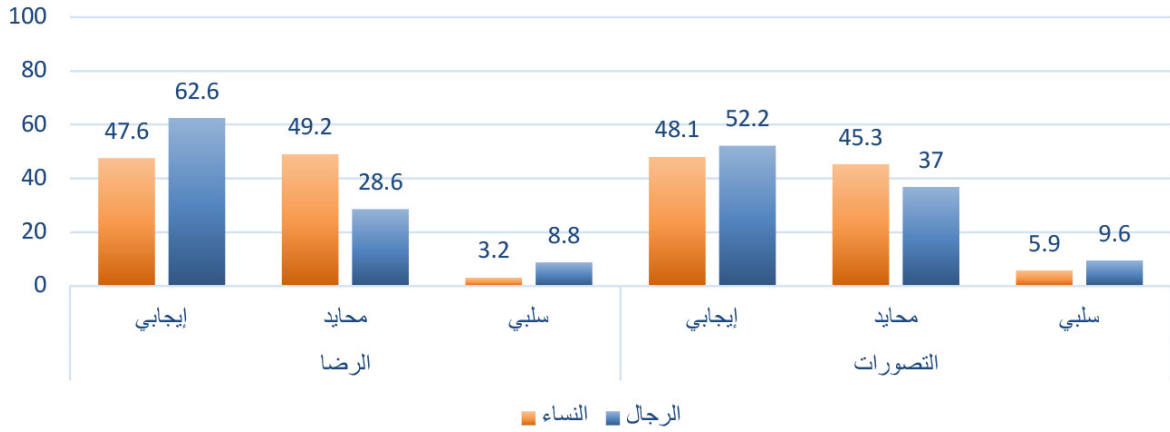
عن تقييم مدى رضى المشاركين عن القضاة، تم سؤالهم عما إذا كان قاضيهم منحازاً وإذا ما كان كفواً ذا خبرة وما إذا كان محترماً. في المجمل، قال 87.3% من المشاركين إن قاضيهم في المحكمة النظامية كان غير منحاز وأنه كان يمتلك المعرفة والكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، قال 86.1% منهم إن قاضيهم كان محترماً.

حقق قضاة المحكمة الشرعية علامة أدنى بقليل (مع أنها ما تزال عالية) في بُعد الخبرة والكفاءة، حيث اعتبر 84.5% من المشاركين أن قضاةهم يملكون المعرفة والكفاءة. على نحو مقارن، وجد 86.4% من المشاركين قضاةهم محترمين واعتبر 87.3% منهم أن قضاةهم غير منحازين.

لغرض تعزيز التحليل حسب النوع الاجتماعي، كان المشاركون الذكور في سياق المحاكم النظامية أكثر رضى بثبات عن القضاة الذكور في جميع الأبعاد الأربعة، حيث أعطت المشاركات الإناث آراء إيجابية عن القاضيات الإناث فيما يخص الكفاءة والرضى ككل.

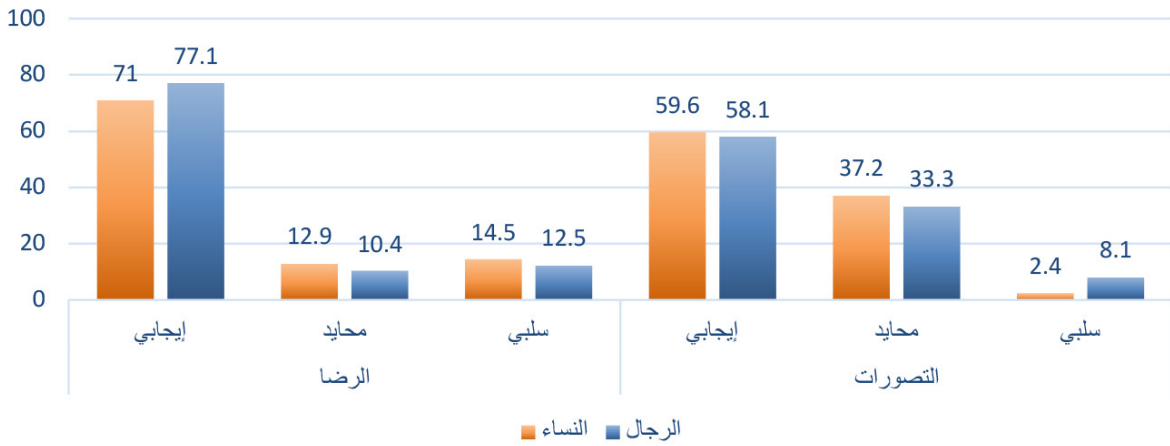
في المجمل، كان لدى الرجال في معظم الأبعاد رضى أكبر أو تصورات أفضل عن القضاة بغض النظر عن نوع المحكمة.

التوقعات العامة بشأن القضاة في المحاكم النظامية



أما فيما يتعلق بمستويات الرضا والتصورات، فقد كانت (47.6%) من النساء و(62.6%) من الرجال راضين عن القضاة في المحاكم النظامية مقارنة بـ (48.1%) من النساء و(52.2%) من الرجال كانت لديهم تصورات إيجابية عن القضاة النظاميين. وفي المجمل، كان لدى الرجال رضى وتصورات أعلى من تلك التي لدى النساء.

التوقعات العامة بشأن القضاة في المحاكم الشرعية



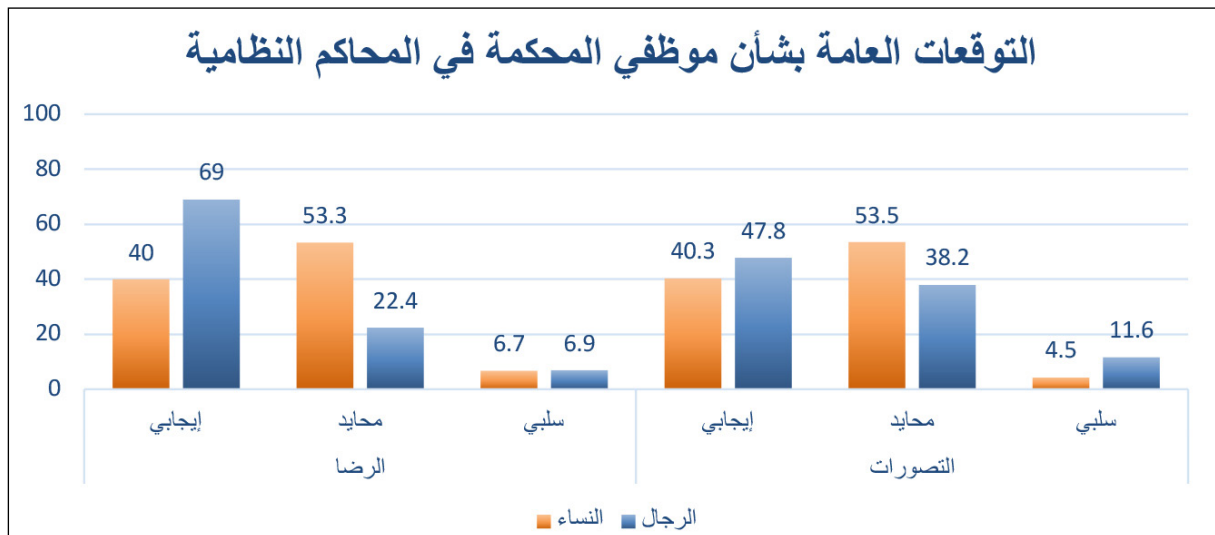
كما هو الأمر في حالة المحامين، كان الرضى العام عن قضاة المحاكم الشرعية أعلى مما كان عليه لدى قضاة المحاكم النظامية، كما يوضح التباين العالي بين مستويات الرضى والتصورات. وبالفعل كان 71% من النساء و77.1% من الرجال الذين أخذوا القضايا إلى المحاكم الشرعية راضين بشكل إيجابي عن قضائهم مقارنة بـ 59.6% من النساء و58.1% من الرجال الذين كانت لديهم تصورات إيجابية عن القضاة الشرعيين. في المجمل، فإن نسبة أعلى من الرجال كانوا راضين عن قضائهم، لكن كان لدى النساء تصورات أعلى.

موظفو المحاكم

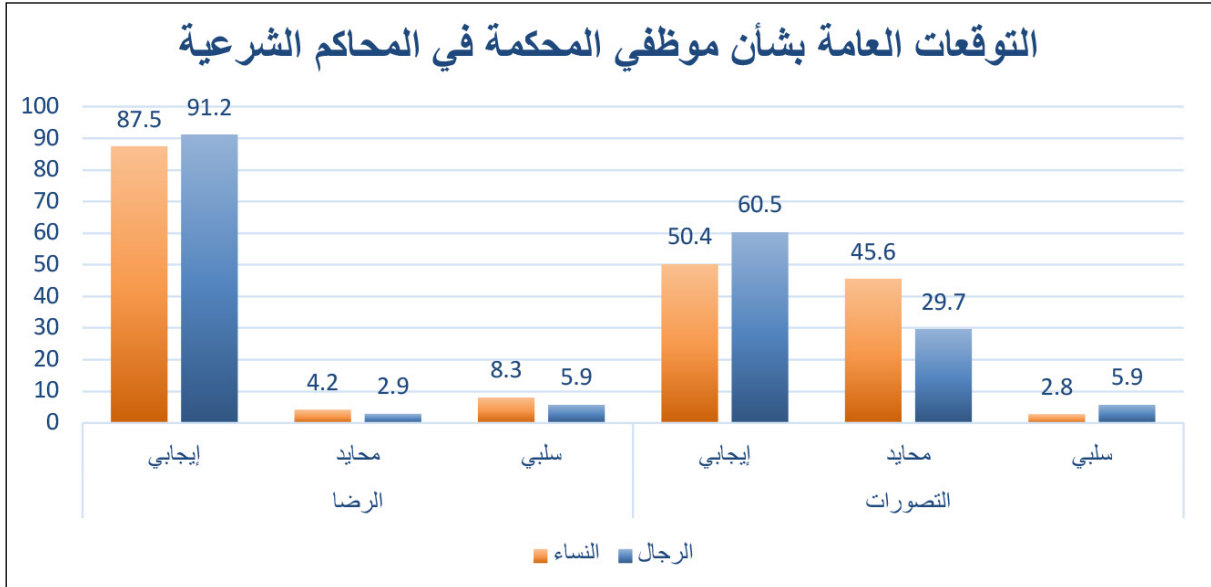
تم قياس الرضى عن موظفي المحاكم من خلال عدة حقائق: (1) ما إذا كان الموظف قد تعامل باحترام مع المتقاضين، (2) ما إذا كان هناك ما يكفي من الموظفين للتعامل مع ضغط العمل في المحكمة، (3) ما إذا بدت لدى الموظفين الخبرة أو الكفاءة.

قال 85.4% من المشاركين الإناث والذكور إن موظفي المحكمة كانوا محترمين، واعتقد 89.7% أن موظفي المحكمة كانوا يتمتعون بالخبرة والكفاءة. في المقابل، شعر 73% من المشاركين بأن هناك ما يكفي من الموظفين للتعامل مع ضغط العمل في المحكمة -مشيرين إلى أن هذا هو المجال الذي يمتلك موظفو المحاكم المساحة الأوسع للتحسن فيه.

في سياق المحاكم الشرعية، وجد 81% من المشاركين أن هناك عددًا كافيًا من موظفي المحاكم للتعامل مع ضغط العمل في المحكمة. للمقارنة، وجد 87.9% من المشاركين أن موظفي المحاكم محترمون، ووجد 89.7% من المشاركين أن موظفي المحكمة يتمتعون بالكفاءة. هناك مجال للتطوير في عدد موظفي المحكمة المؤهلين إزاء حجم القضايا في المحكمة، ولو أن ذلك إلى حد أقل مما هو الحال عليه في المحاكم النظامية.



عند سؤالهم عن النظرة الإجمالية لموظفي المحاكم، كان المشاركون الذكور أكثر رضى بشكل جوهري مما كانت عليه المشاركات الإناث: كان 69% من الرجال راضين عن موظفي المحاكم، مقارنة بـ 47.8% من الرجال الذين كانت لديهم تصورات إيجابية. على النقيض من ذلك، أظهرت النساء رضى وتصورات متساوية تقريبًا عن موظفي المحاكم: 40% كان لديهن رضى إيجابي، بينما كان لدى 40.3% منهن تصورات إيجابية.



كما هو الحال بالنسبة للمحامين والقضاة أعلاه، كان الرضى العام عن موظفي المحاكم الشرعية أعلى بشكل ملحوظ من الرضى عن موظفي المحاكم النظامية. كما يوضح ذلك التباين الكبير بين مستويات الرضى والتصورات: كان 87.5% من النساء و92.1% من الرجال راضين بصورة إيجابية عن موظفي المحاكم، مقارنة بـ 50.4% من النساء و60.5% ممن كانت لديهم تصورات إيجابية عن مثل هؤلاء الموظفين. بغض النظر عما إذا لجأوا بمسألتهن القانونية إلى المحكمة، كانت لدى النساء آراء أقل إيجابية من تلك التي لدى الرجال.

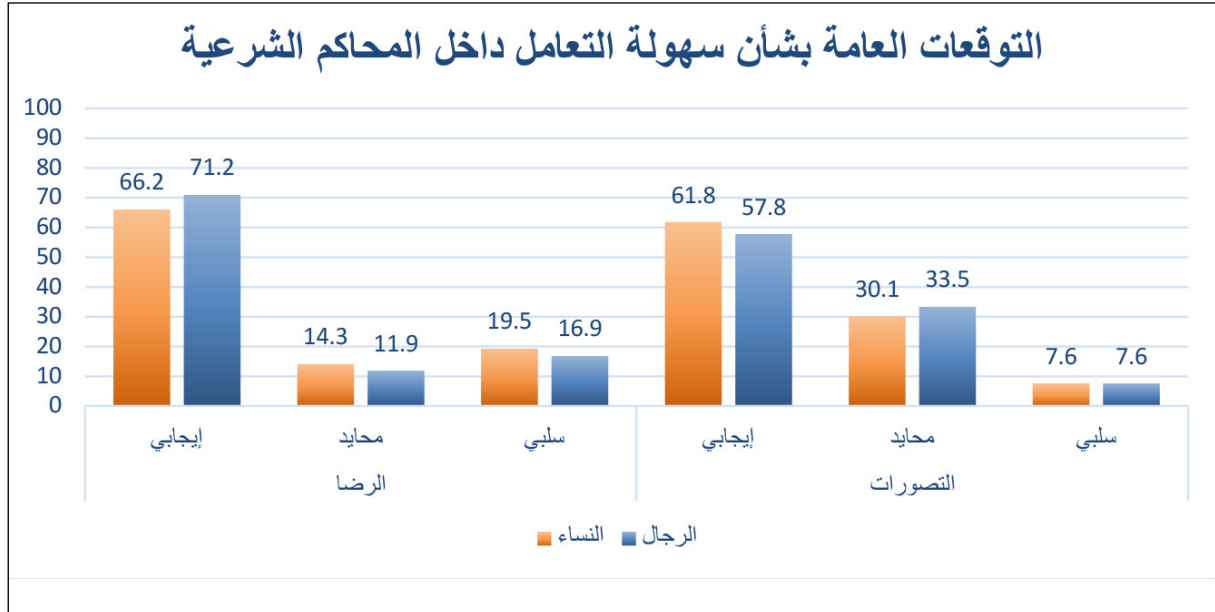
2.4 المحاكم: أربعة أبعاد (سهولة التعامل داخل المحاكم، والقدرة على تحمل التكاليف، والعامل الزمني، والعدالة)

من بين أولئك الذين أخذوا قضاياهم القانونية إلى المحكمة، كان العدالة وتنفيذ قرارات المحكمة وإمكانية تحمل النفقات من بين الأبعاد التي نالت التقييم الأعلى. على النقيض من ذلك، كان المقدار الزمني الذي استغرقته القضايا القانونية لتتم تسويتها هو البعد الذي نال التقييم الأدنى في المحكمة.

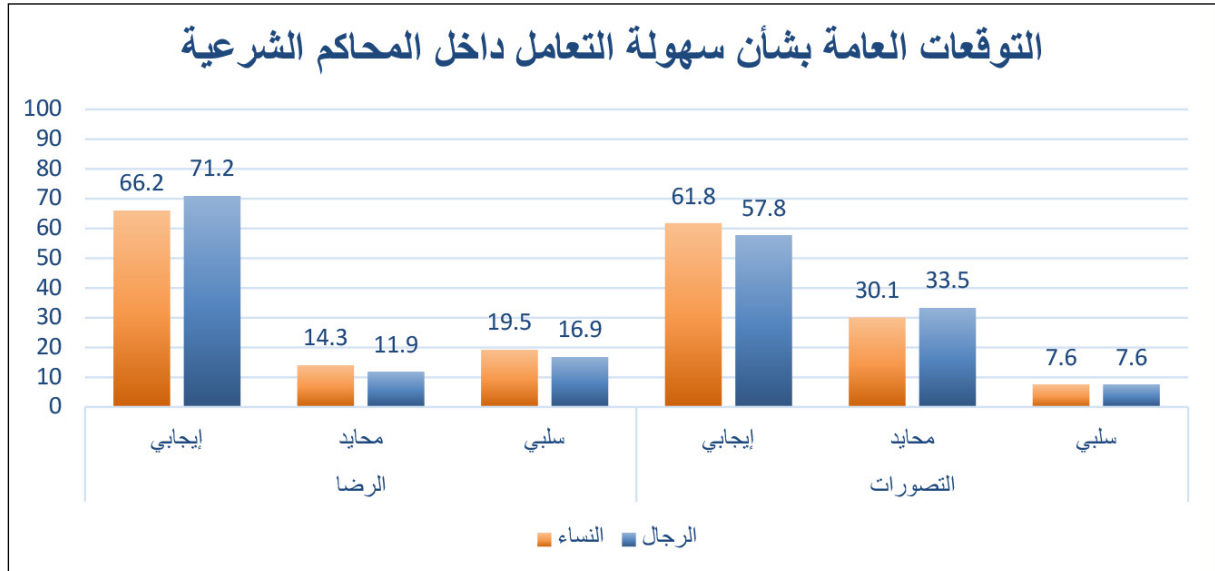
ومن بين من لم يأخذوا القضايا القانونية إلى المحكمة، كان تنفيذ قرارات المحكمة والعدالة وسهولة التعامل داخل المحاكم من الأبعاد التي نالت التقييم الأعلى. غير أن العامل الزمني وإمكانية تحمل النفقات حصلوا على التقييم الأدنى. كما هو موضح في القسم أعلاه، عندما يكون هناك فرق جوهري بين المحاكم النظامية والشرعية، يتم عرض هذه الفروقات ومناقشتها في رسمين بيانيين منفصلين.

سهولة التعامل داخل المحاكم

كان كل من الرضى والتصورات المتعلقة بسهولة التعامل داخل المحاكم الشرعية أعلى مما هو عليه لدى المحاكم النظامية. ومال الرجال أيضاً إلى المرور بتجربة أسهل في التعامل في المحكمة مما كان عليه الأمر بالنسبة للنساء، أو كان الرجال يعتقدون أكثر من النساء باستطاعتهم التعامل في المحاكم بسهولة.



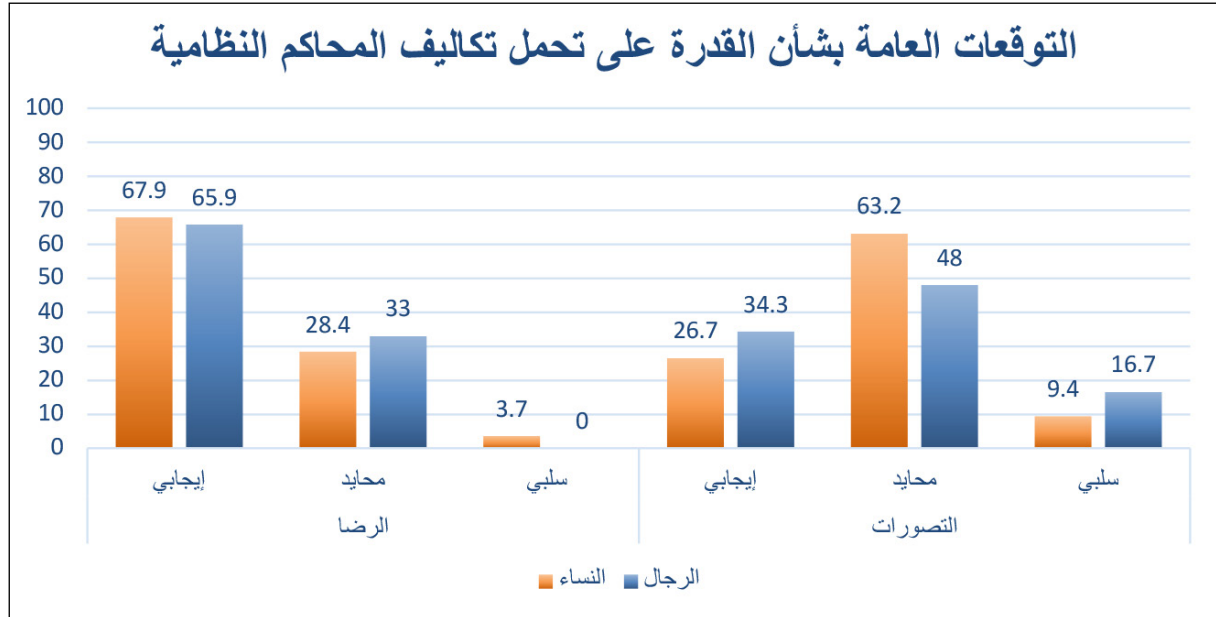
كانت النظرة الإيجابية لدى النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحكمة أدنى منها بالنسبة للنساء اللواتي لم يأخذن قضاياهن القانونية إليها فيما يخص سهولة التعامل داخل المحكمة (29.5% مقارنة بـ 38.2%). علاوة على ذلك، كان للرجال الذين أخذوا الأمور القانونية إلى المحكمة نظرة إيجابية أكثر من تلك التي لدى الذين لم يأخذوا الأمور القانونية إليها فيما يخص سهولة التعامل داخل المحاكم (50% مقارنة بـ 49.5%). بغض النظر عما إذا كانوا قد أخذوا القضية القانونية إلى المحكمة، كان للرجال نظرة إيجابية أكثر من النساء بالنسبة لقابلية الاستدلال على الاتجاهات في المحكمة.



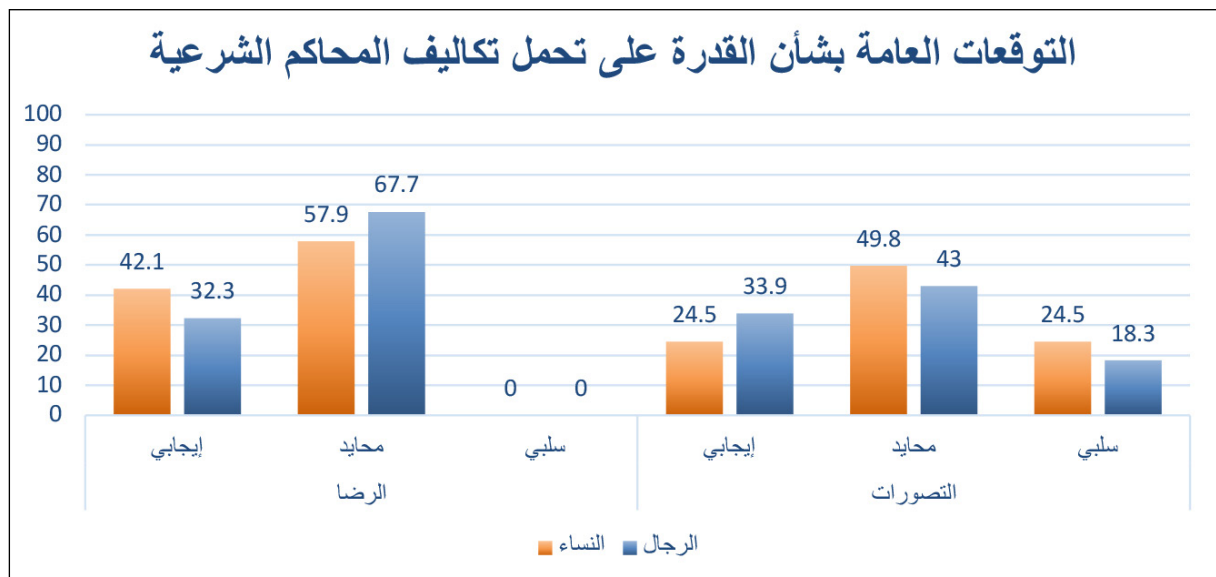
كانت لدى النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحكمة نظرة أكثر إيجابية ككل من تلك اللواتي لم يفعلن ذلك بخصوص سهولة التعامل داخل المحاكم (66.2% مقارنة بـ 61.8%). كان الحال كذلك بالنسبة للرجال (71.2% مقارنة بـ 57.8%). في المجمل، حمل عدد أقل من النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحكمة تصورات إيجابية بالنسبة للرجال الذين قاموا أيضًا بأخذ القضايا القانونية إلى المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، تمتعت نسبة مئوية من النساء اللواتي لم يأخذن القضايا القانونية إلى المحكمة بنظرات إيجابية أعلى من نسبة الرجال الذين لم يأخذوا القضايا القانونية إلى المحكمة كذلك.

القدرة على تحمل التكاليف

كانت النظرة إلى قابلية تحمل تكاليف المحاكم النظامية أفضل من النظرة إلى قابلية تحمل تكاليف المحاكم الشرعية. على نحو مثير للاهتمام، كان لدى النساء -بصرف النظر عن نوع المحكمة- رضى إيجابي بخصوص قابلية تحمل التكاليف. لكن من ناحية التصورات، رأى الرجال أن تكاليف المحاكم مقدور عليها أكثر من النساء.



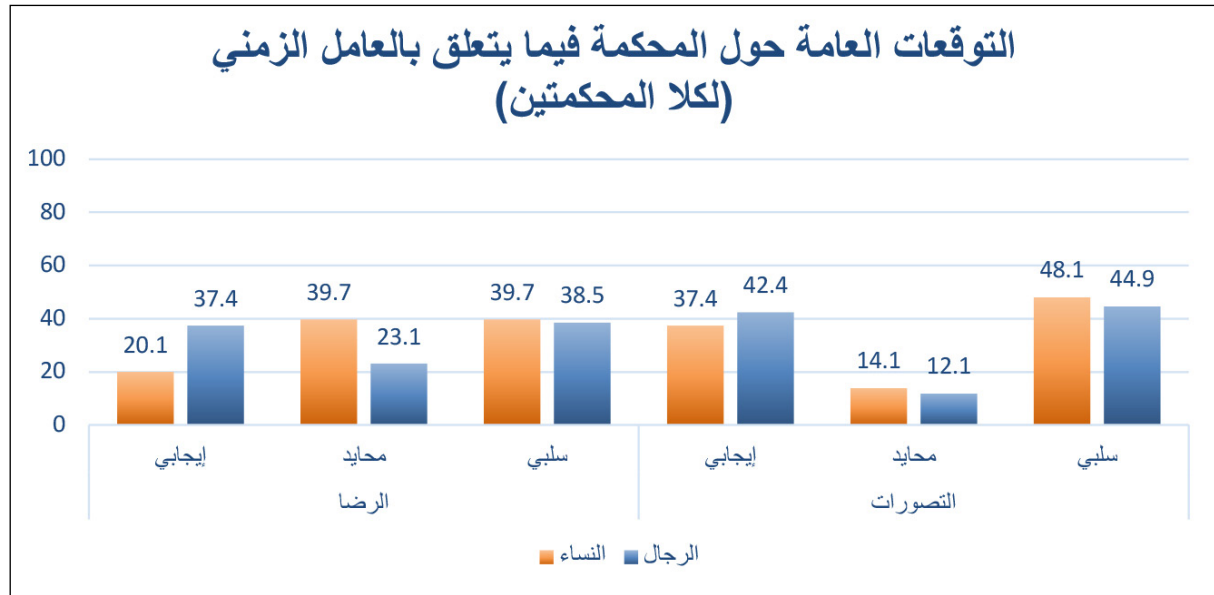
من المثير للاهتمام أن النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحكمة كانت لديهن نظرة إيجابية ككل أكثر من اللواتي لم يفعلن ذلك بخصوص قابلية تحمل تكاليف المحاكم (67.9% مقارنة بـ 26.7%). وكان الحال كذلك أيضاً لدى الرجال (65.9% مقارنة بـ 34.3%). وكانت لدى النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحاكم النظامية نظرة أكثر إيجابية من تلك التي لدى الرجال بخصوص قابلية تحمل تكاليف المحاكم. كما كانت لدى الرجال الذين لم يأخذوا القضايا القانونية إلى المحاكم نظرة أكثر إيجابية من النساء ضمن الفئة ذاتها بخصوص إمكانية تحمل نفقات المحاكم.



كانت لدى النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحكمة نظرة أكثر إيجابية ممن لم يفعلن ذلك بخصوص إمكانية تحمل نفقات المحاكم (42.1% مقارنة بـ 24.5%)، والعكس صحيح بالنسبة للرجال (32.3% مقارنة بـ 33.9%). كانت لدى النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحكمة نظرة إيجابية أكثر من تلك التي لدى الرجال الذين فعلوا الأمر ذاته. في المقابل، كانت النظرة الإيجابية لدى النساء اللواتي لم يأخذن القضايا القانونية إلى المحكمة أدنى من تلك التي لدى الرجال الذين لم يقوموا أيضًا بأخذ القضايا القانونية إلى المحكمة.

العامل الزمني

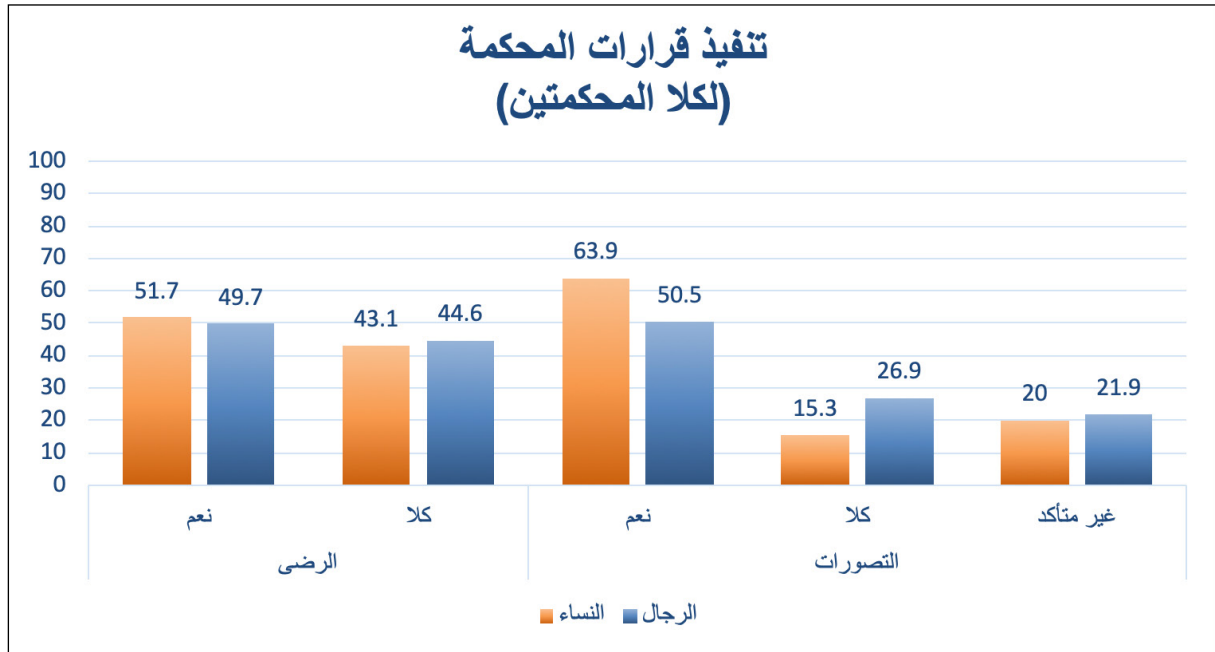
فيما يخص كل من الرضى والتصورات، كان العامل الزمني من بين الأبعاد التي نالت التقييم الأدنى لكلا النوعين من المحاكم. لم يكن هناك فرق جوهري بين المحكمتين النظامية والشرعية فيما يخص العامل الزمني، لذا، عرضت النتائج مع بعضها وفقًا لذلك. كان لدى الرجال رضى أعلى من ذلك الذي لدى النساء عن العامل الزمني كما أن لديهم تصورات أفضل من تلك التي لدى النساء أيضًا.



كانت لدى 20.1% من النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحكمة نظرة إيجابية في المجمل فيما يخص العامل الزمني لدى المحاكم، بينما كانت لدى 37.4% من النساء اللواتي لم يأخذن القضايا القانونية إلى المحكمة أيضًا نظرات إيجابية. وحيث أن 37.4% من الرجال الذين أخذوا القضايا القانونية إلى المحكمة كان لديهم نظرة إيجابية إلى العامل الزمني، فقد كانت لدى 42.4% من الرجال الذين لم يأخذوا القضايا القانونية إلى المحكمة نظرة إيجابية لذلك العامل. كان الرجال أكثر نزعة من النساء إلى تكوين نظرة إيجابية بغض النظر عما إذا كانوا قد أخذوا القضية القانونية إلى المحكمة.

تنفيذ قرارات المحكمة

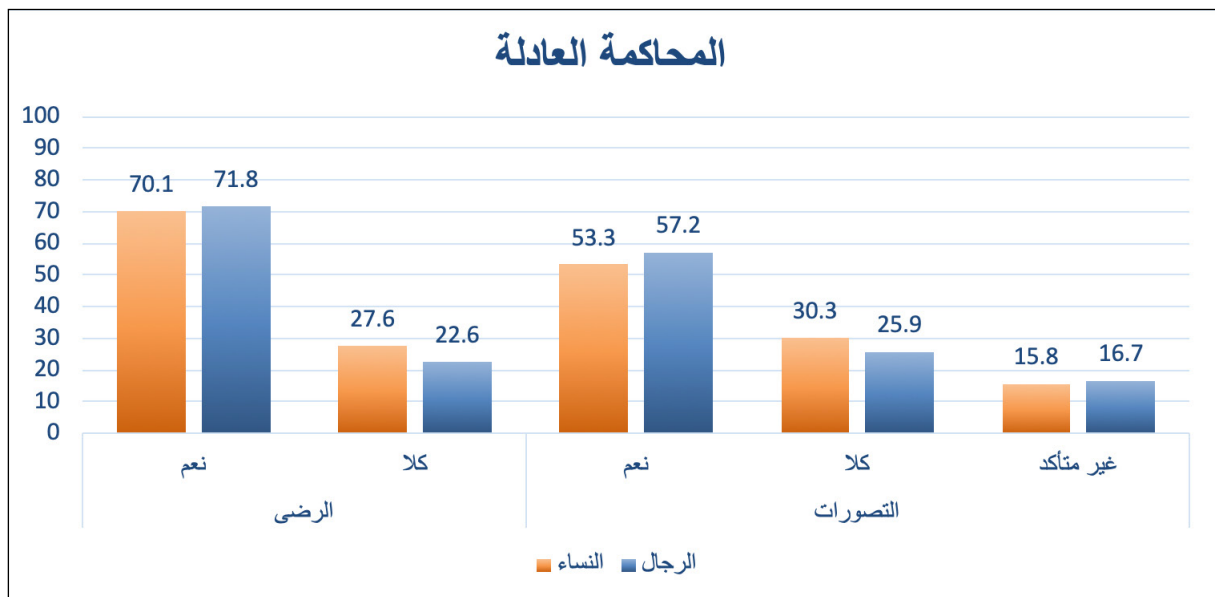
كما ورد أعلاه، كان تنفيذ قرارات المحكمة من بين الأبعاد التي نالت التقييم الأعلى بين المحكمتين النظامية والشرعية معًا دون فارق جوهري بين المحكمتين. علاوة على ذلك، وفيما يخص الرضى، كان لدى الرجال والنساء مقدار متساوٍ من الرضى تقريبًا عن تنفيذ قرارات المحكمة. أما من ناحية التصورات، فكانت النساء أكثر اعتقادًا من الرجال -وبصورة جوهريّة- بواقع تنفيذ قرارات المحكمة.



كانت النساء اللواتي أخذن القضايا القانونية إلى المحكمة أكثر ميلاً من اللواتي لم يفعلن ذلك للقول بأن قرارات المحكمة يتم تنفيذها (51.7% مقارنة بـ 49.7% لدى الرجال). الأمر ذاته صحيح لدى الرجال (49.7% مقارنة بـ 50.5% على التوالي)، وكانت النساء أكثر ميلاً من الرجال للقول بتنفيذ القرارات بغض النظر عما إذا ما كن قد أخذن أم لم يأخذن قضية قانونية إلى المحكمة سابقاً.

المحاكمة العادلة

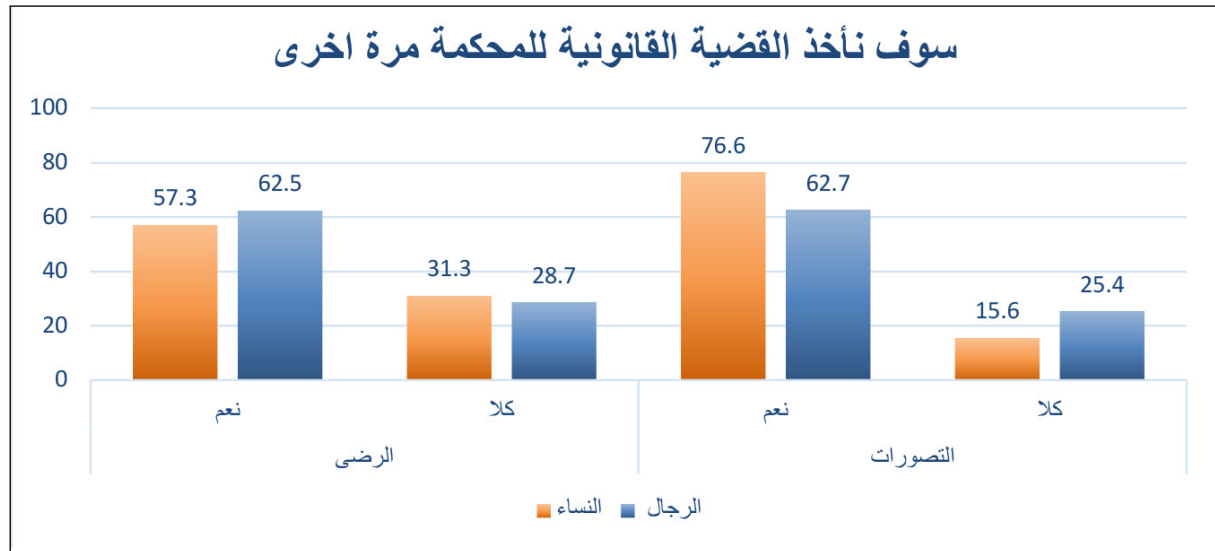
عدالة المحاكمات هي من الأبعاد الأخرى للمحاكم التي نالت تقييماً عالياً. أظهر الرجال ميولاً أكثر من النساء إلى تكوين نظرة جيدة عن عدالة المحاكمات سواء حول رضاهم أو تصوراتهم أم لا. وتبقى الفوارق بين الرجال والنساء ضئيلة نسبياً.



اعتقدت 70.1% من النساء اللواتي أخذن قضايا قانونية إلى المحكمة أنهن قد حظين بمحاكمة عادلة، بينما اعتقدت 53.3% من النساء اللواتي لم يأخذن قضايا قانونية إلى المحكمة أنهن كن ليحصلن على محاكمة عادلة لو فعلن ذلك. بالنسبة للرجال، اعتقد 71.8% ممن أخذوا قضايا قانونية إلى المحكمة أنهم كانوا ليحصلوا على محاكم عادلة لو فعلوا ذلك. كان الرجال أكثر ميلاً من النساء إلى الاعتقاد بعدالة المحاكمات بغض النظر عن أخذهم قضية قانونية إلى المحكمة.

2.5 عزم اللجوء إلى المحاكم مرة أخرى

من الممكن اعتبار عزم المشاركين على أخذ قضايا قانونية مستقبلية إلى المحكمة بعد أن سبق لهم التقاضي في المحاكم من قبل دلالة قوية على أداء المحاكم وأطرافها ككل.



بالنسبة للتوجهات المحددة بخصوص المستويات المختلفة للرضى بين من يلجؤون إلى المحاكم النظامية والشرعية، فإن الأفراد الذين أخذوا قضايا قانونية إلى المحاكم الشرعية يميلون أكثر من الأفراد الذين أخذوا قضايا قانونية إلى المحاكم النظامية للقول إنهم يودون أخذ قضية قانونية إلى المحكمة في حال وجود مثل هذه القضية.

من حيث تحليل النوع الاجتماعي، كان الرجال في المحاكم النظامية أكثر ميلاً من النساء في نفس المحاكم للقول إنهم يودون أخذ قضية قانونية إلى المحكمة مرة أخرى حال وجودها، لكن النساء في المحاكم الشرعية كن أكثر ميلاً من الرجال في نفس المحاكم إلى القول إنهن يرغبن في أخذ قضايا قانونية إلى المحكمة مرة أخرى إن وجدت مثل تلك القضايا.

استنتاجات

- ❖ كانت لدى الرجال تجربة أكثر تنوعًا بكثير في المحاكم في الأردن، بينما اقتصرت تجربة المرأة أكثر على المحاكم الشرعية.
- ❖ يعتبر الاعتماد على المحاكم كوسيلة للتظلم متدنيًا. 24% من المشاركين فقط قالوا إنهم يلجؤون إلى المحاكم، ويتعلق هذا الأمر بشكل خاص بالمرأة:

 - أ- لدى النساء ميل أقل من الرجال إلى اللجوء إلى المحاكم دون اللجوء إلى وسيلة أخرى.
 - ب- تميل النساء إلى التحدث عن القضايا القانونية أكثر من الرجال، ولكن لا يكتفين بعدم أخذ تلك الأمور إلى المحكمة، بل لا ينظرن إليها على أنها قضايا ينبغي لها أن تُنظر هناك.

- ❖ توجد فجوة عامة مهمة بين الرضى والتصورات عن العاملين في قطاع العدالة وأبعاده، حيث يكون الرضى أعلى من التصور على نحو منتظم.
- ❖ من حيث الأطراف، يبدو الرضى عن القضاة والمحامين وموظفي المحكمة أعلى بشكل ملحوظ في سياق المحاكم الشرعية والنظامية .
- ❖ هناك حاجة ملحة لتحسين فعالية المحاكم كافة فيما يخص العامل الزمني، حيث كان هذا الأمر من ضمن الأبعاد التي نالت التقييم الأدنى في المحاكم، كما يوجد مجال لتحسين السهولة التي استطاع بها الأفراد -وخصوصًا النساء- أن يلجؤوا إلى المحاكم وتكلفة تسوية القضايا القانونية في المحكمة.

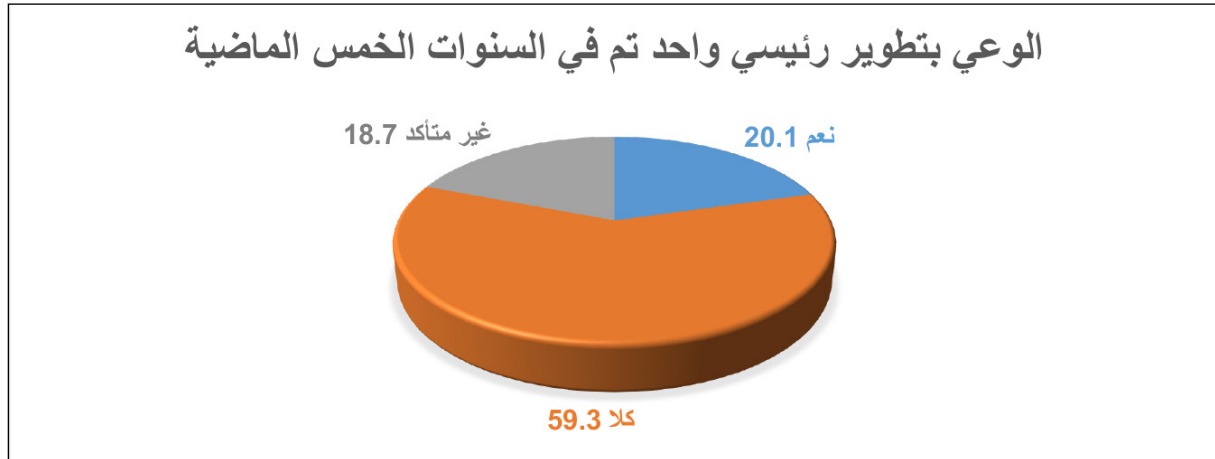
3. قضايا متعلقة بالعدالة: التصورات العامة

في السنوات الأخيرة، قام المشرع في الأردن بعدد من التطويرات الفارقة، ومن بين تلك التطويرات: في عام 2014، تم إصدار (قانون الأحداث) رقم 32 لعام 2014 الذي رفع السن الأدنى للمسؤولية الجنائية من 7 إلى 12 عاماً وفقاً للمعايير الدولية، وجعل البدائل عن الاحتجاز والتحول عن النظام القانوني أولوية، وتبنى في الجوهر منهجاً إصلاحياً لعدالة الأحداث مقابل المنهج الجزائي. وفي عام 2017، أجريت تطويرات تشريعية كبرى فيما يخص العنف الأسري وحقوق الأشخاص ذوي العلاقة والتعديلات على قانون العقوبات (إلغاء المادة 308 والتعديلات على المادة 340).

هدفت الأسئلة في هذا القسم إلى تكوين فكرة عن إلمام الأردنيين بمثل تلك التطويرات، وما إذا كانوا راضين عنها أو يعتقدون أن هناك حاجة لمزيد من التطويرات. طلب من المشاركين بالتزامن أيضاً التعبير عن تصوراتهم عن مساءلة الحكومة وشفافيتها. أخيراً، طرح هذا القسم على المشاركين عدداً من الأسئلة عن حقوق الإنسان في الأردن، وبشكل خاص فيما يتعلق بحقوق المرأة، والحماية القانونية للأطفال واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والمساكين.

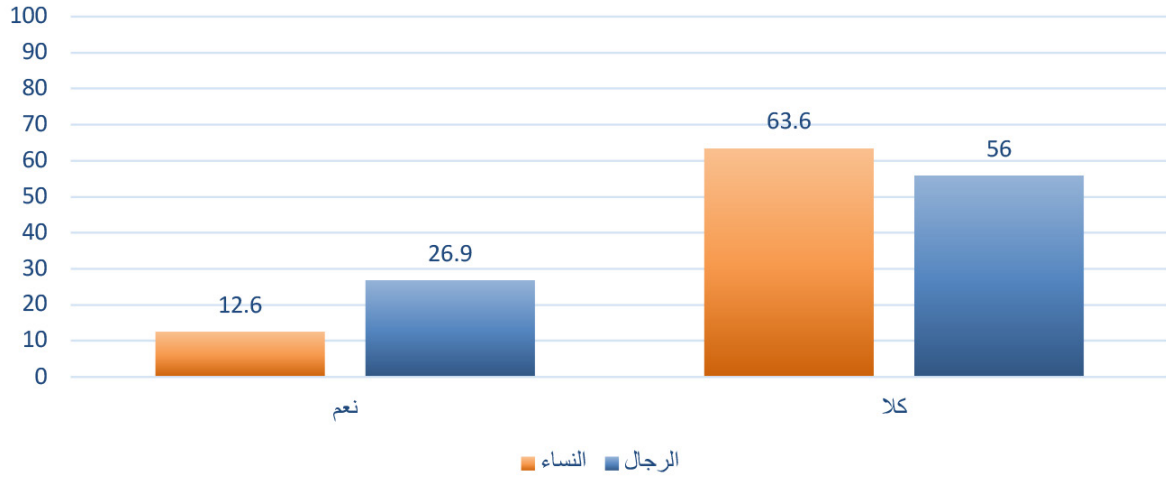
3.1 مبادرات التطوير

تم سؤال كافة المشاركين -بغض النظر عما إذا كانوا قد أخذوا قضية قانونية إلى المحكمة- عن تصوراتهم عن القضايا المتعلقة بالعدالة في الأردن. يمكن توزيع هذه الأسئلة على نطاق واسع إلى فئات تتعلق بما يلي: (1) التصورات عن مبادرات التطوير السابقة والجارية حالياً؛ (2) المساءلة والشفافية؛ (3) حقوق الإنسان (بما في ذلك -من ضمن مجالات أخرى- حقوق المرأة والطفل واللاجئين). وأخذ تحليل النوع الاجتماعي في هذا التقرير بعين الاعتبار مع قراءته؛ لكن صوّرت البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بيانياً عند كونها هامة فقط.



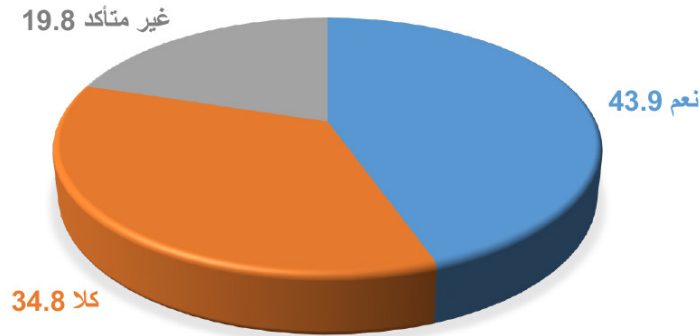
كان 59.3% من المشاركين غير واعين لواحد على الأقل من التطويرات الكبرى في السنوات الخمس الأخيرة. وكان 20.1% واعين لذلك، بينما كان 18.7% منهم غير متأكدين.

الوعي بتطوير رئيسي واحد تم خلال السنوات الخمس الماضية



قال الرجال (26.9%)، أكثر من النساء (12.6%)، إنهم واعون لواحدة على الأقل من كبرى مبادرات التطوير.

الرضى عن التطويرات التي تمت في السنوات العشر الماضية



كان 43.9% من المشاركين -بغض النظر عما قالوا أم لم يقولوا إنهم يعلمون فعليًا عن تطوير تم في السنوات العشر الأخيرة- راضين عن التطويرات التي تمت في السنوات العشر السابقة. 34.8% منهم لم يكونوا كذلك، بينما كان 19.8% منهم غير متأكدين. يشير تحليل إضافي إلى أن من بين من كانوا يعلمون بتطوير تم في السنوات العشر الأخيرة، فإن 61.3% منهم كانوا راضين عن التطويرات الأخيرة، و24.9% منهم لم يكونوا راضين وأن 13.9% منهم كانوا غير متأكدين. لا يوجد فرق جوهري بين الجنسين في الإجابات على هذه الأسئلة.

يحتاج قطاع العدالة إلى المزيد من الإصلاحات

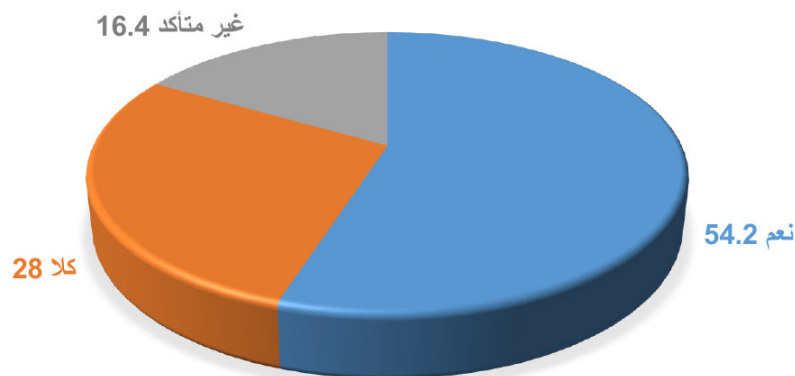


شعر ما يقارب 80% من كافة المشاركين -بغض النظر عما إذا كانوا يعلمون بوجود تطوير ما- بأن قطاع العدالة بحاجة إلى مزيد من التطويرات بينما لم يشعر 10.8% بذلك، وكان 9.8% منهم غير متأكدين من هذا الأمر. لكن من بين من كانوا يعلمون بتطوير ما قد تم خلال السنوات العشر الأخيرة، ترتفع نسبة من يعتقدون بأن قطاع العدالة بحاجة إلى مزيد من التطوير إلى 87%. في المقابل، شعر 6.9% بأن قطاع العدالة لم يكن بحاجة إلى مزيد من التطوير بينما كان 5.6% منهم غير متأكدين من ذلك. لا توجد فروقات جوهرية بين الجنسين في الإجابات.

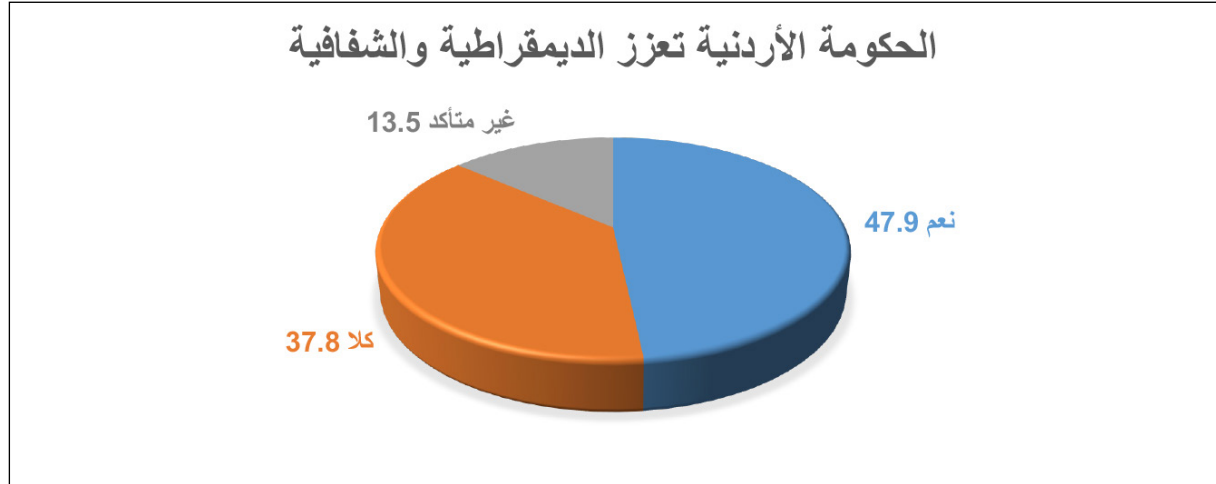
3.2 الشفافية والمساءلة

يتطرق هذا القسم إلى قضايا الشفافية والمساءلة، بما في ذلك التصورات المتعلقة بمساعي الحكومة في تحسين الشفافية والديموقراطية وكذلك الدلالات الضمنية لاستخدام العلاقات (الواسطات) في المجتمع الأردني. وأخذ تحليل النوع الاجتماعي في هذا التقرير بعين الاعتبار مع قراءته؛ لكن صوّرت البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بياناً عند كونها هامة فقط.

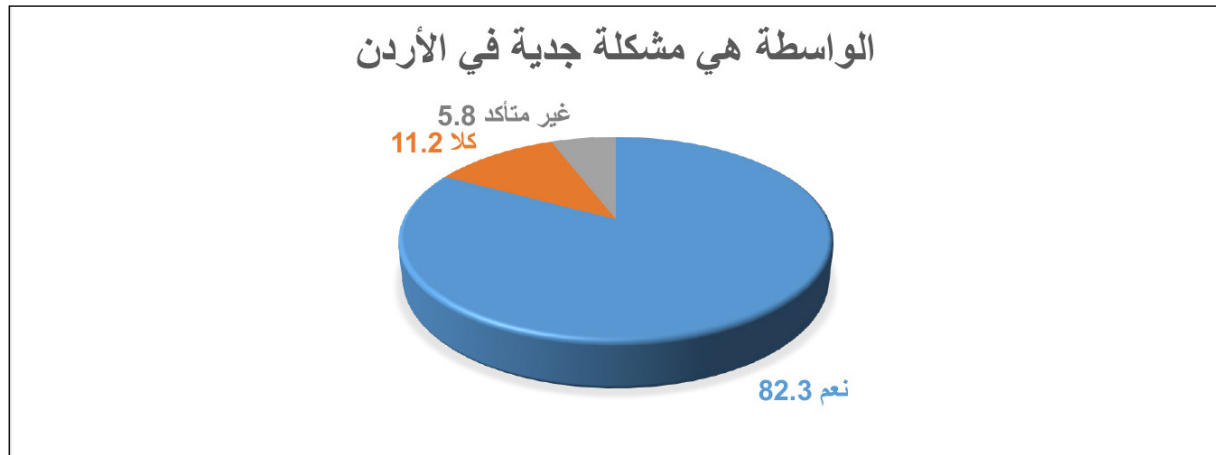
السلطة القضائية في الأردن شفافة



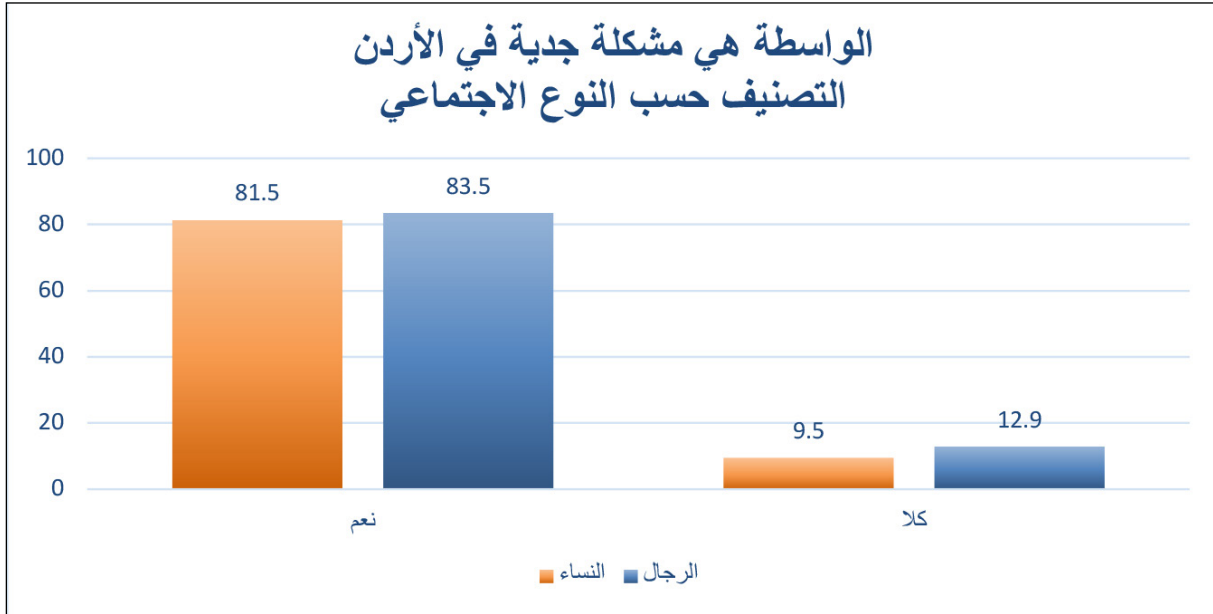
اعتقد 54.2% من المشاركين أن السلطة القضائية تتسم بالشفافية. بينما لم يعتقد 28% بذلك بالأمر، وكان 16.4% منهم غير متأكدين. في حين كانت نسبة الرجال أكبر بواقع (31.1%)، أما فيما يتعلق بالنساء، فإن ما نسبته (24.6%) لا يعتبرن أن السلطة القضائية في الأردن تتسم بالشفافية.



اعتقد 55.3% من المشاركين أن الحكومة الأردنية عززت الديمقراطية والشفافية. لم يعتقد 29.4% من المشاركين بأن ذلك قد حدث، بينما كان 14.5% منهم غير متأكدين. توجد فجوة واضحة بين الجنسين، حيث يعتقد الرجال بنسبة (50.2%) أكثر من النساء بنسبة (45.8%) بأن الحكومة قد أصبحت أكثر شفافية في السنوات العشر الماضية.



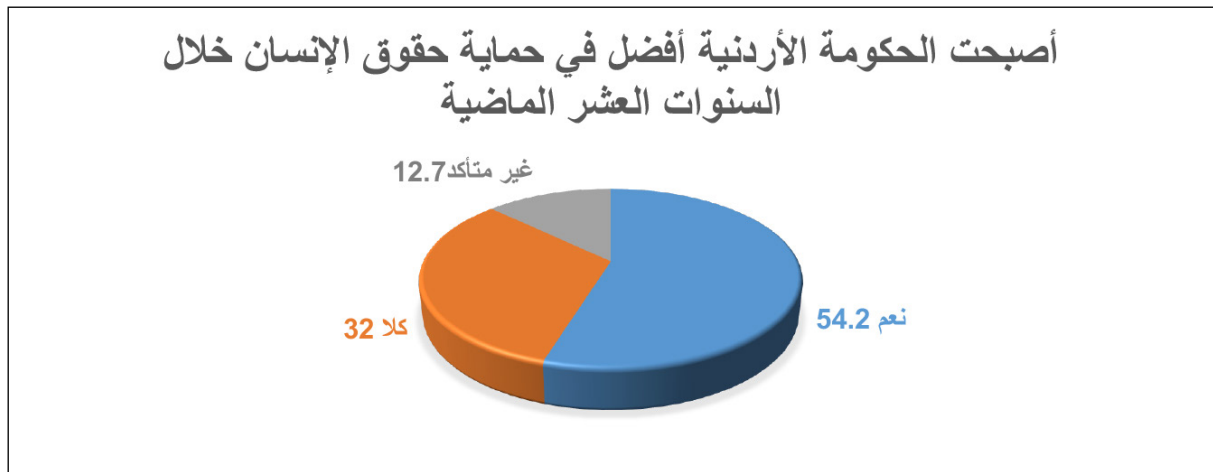
اعتقد أكثر من 80% من كافة المشاركين أن استخدام الوساطة (العلاقات) قضية جدية في الأردن. 11.2% منهم لم يروا ذلك، بينما كان 5.8% غير متأكدين، ويمكن لاستخدام الوساطة أن يؤثر جوهرياً على الشفافية والمساءلة في البلاد.



اعتقدت غالبية عظمى من كل من النساء والرجال، 81.5% و 83.5% على التوالي، أن استخدام الواسطة (العلاقات) قضية جدية في الأردن.

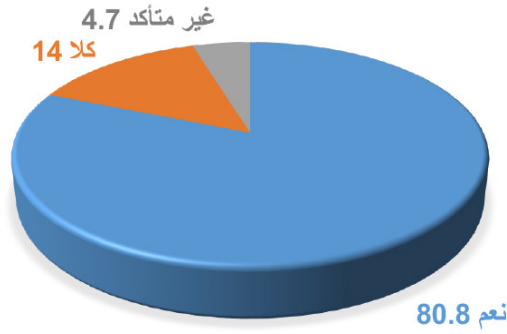
3.3 حقوق الإنسان

يتطرق هذا القسم إلى قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك المساعي الحكومية في حماية حقوق الإنسان والحقوق القانونية للمرأة وتأهيل ومعاملة السجناء، وكذلك التشريعات والخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التصورات فيما يخص اللاجئين وحالتهم في المملكة. وأخذ تحليل النوع الاجتماعي في هذا التقرير بعين الاعتبار مع قراءته؛ لكن صوّرت البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بياناً عند كونها هامة فقط.



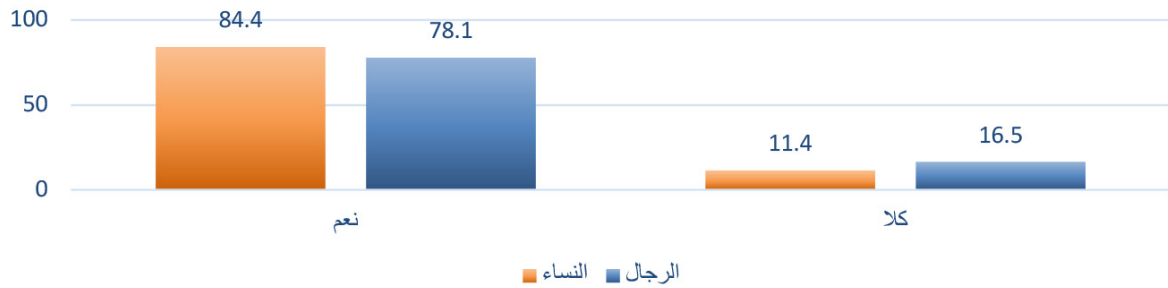
اعتقد 54.2% من المشاركين بأن الحكومة الأردنية قد حسنت من حمايتها لحقوق الإنسان في السنوات العشر الأخيرة، بينما لم يعتقد 32% بذلك الأمر، بينما كان 12.7% منهم غير متأكدين. توجد فجوة بين الجنسين في الإجابات حيث اعتقدت 51.1% من النساء و 57.7% من الرجال بأن الحكومة الأردنية قد حسنت من حماية حقوق الإنسان في السنوات العشر الأخيرة.

ينبغي السماح للمرأة بمنح الجنسية لأطفالها



اعتقد 80.8% من المشاركين بأن النساء ينبغي لهن أن يكن قادرات على منح الجنسية لأزواجهن وأطفالهن. في المقابل، لم يعتقد 14% منهم بذلك، بينما كان 4.7% منهم غير متأكدين من هذا الأمر.

ينبغي السماح للمرأة بمنح الجنسية لأطفالها



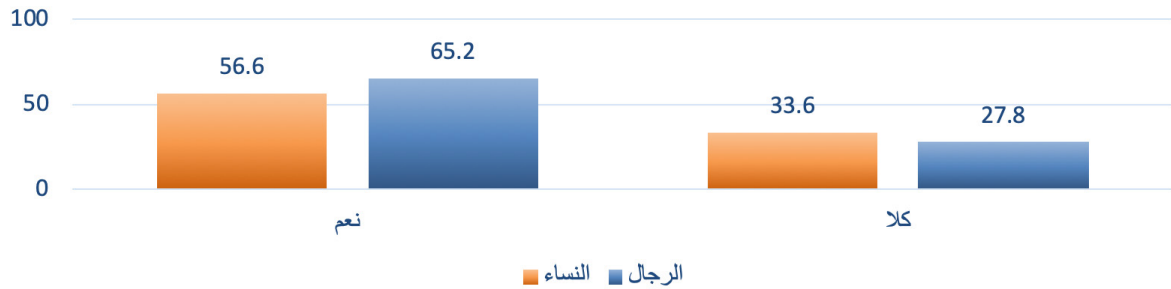
تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الفوارق بين الجنسين في تصور هذا الحق، لكن الفوارق ليست جوهرية بشكل خاص. اعتقدت 84.4% من النساء و78.1% من الرجال بأن النساء ينبغي لهن التمتع بالقدرة على منح الجنسية لأزواجهن وأطفالهن.

يجب أن يكون للمرأة نفس الحقوق في الزواج والطلاق



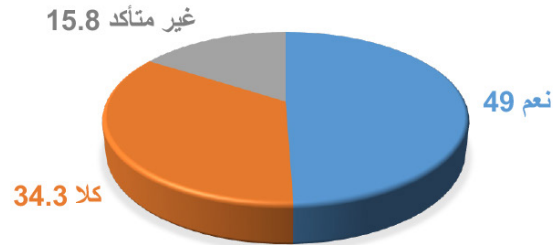
يبدو أن دعم المساواة في الحقوق بين النساء والرجال يصبح معلقاً أيضاً عند طرح أسئلة أكثر حساسية مثل الحقوق ذاتها في الزواج والطلاق. عند السؤال عن تساوي الحقوق في الزواج والطلاق، شعر 60.9% من المشاركين بأن النساء ينبغي لهن التمتع بالحقوق ذاتها، بينما لم يشعر 30.5% منهم بذلك، بينما كان 8.3% منهم غير متأكدين.

يجب أن يكون للمرأة نفس الحقوق في الزواج والطلاق



من التوقعات المثيرة للتحدي، نجد أن نساء أقل من الرجال، 56.6% من النساء و 65.2% على التوالي، اعتقدوا بأن النساء ينبغي لهن التمتع بالحقوق ذاتها في الزواج ومن حيث إنهائه.

قطاع العدالة فعال في تأهيل الأحداث

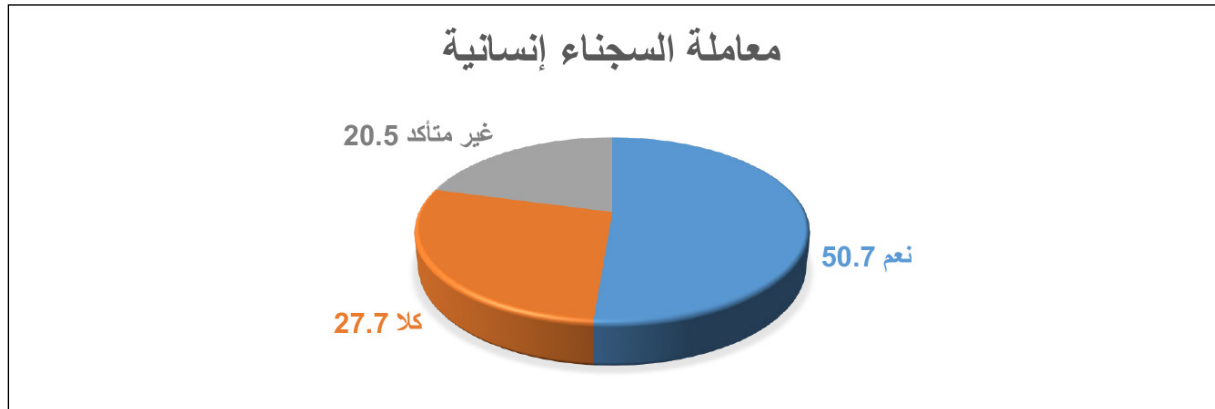


اعتقد أقل من 50% من المشاركين بأن قطاع العدالة فعال في إعادة التأهيل وتخفيض وضع العود والتكرار بين الأحداث. لم يعتقد 34.3% منهم بذلك، بينما كان 15.8% منهم غير متأكدين. توجد فجوة بين الجنسين في الإجابات على هذا السؤال، حيث يبدو أن (50.6%) من الرجال لديهم تصورات إيجابية أكثر بقليل عن قدرة النظام مقارنة بما لدى النساء (45.7%) من تصور عن إعادة التأهيل وتخفيض العود والتكرار لدى الأحداث.

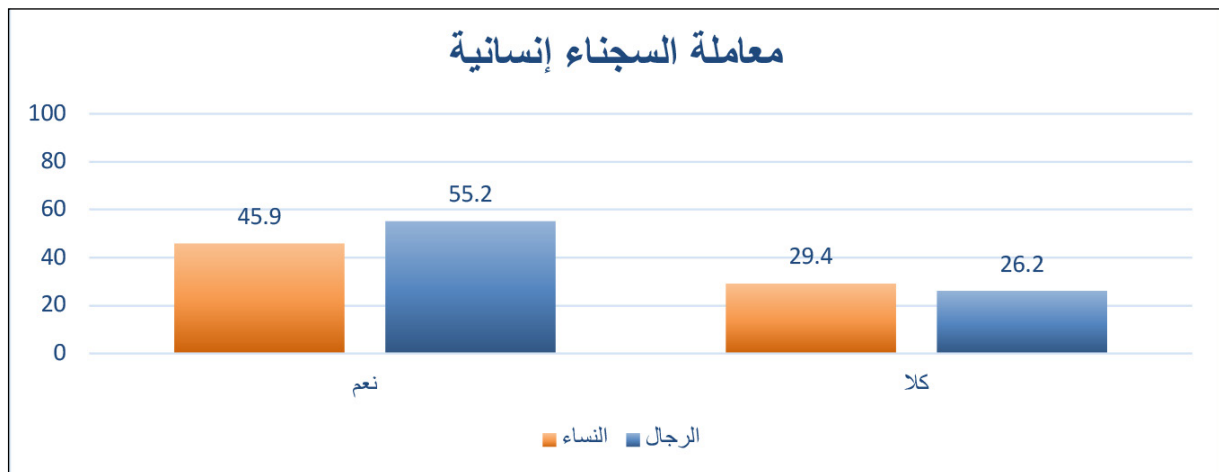
نظام السجون فعال في إعادة التأهيل



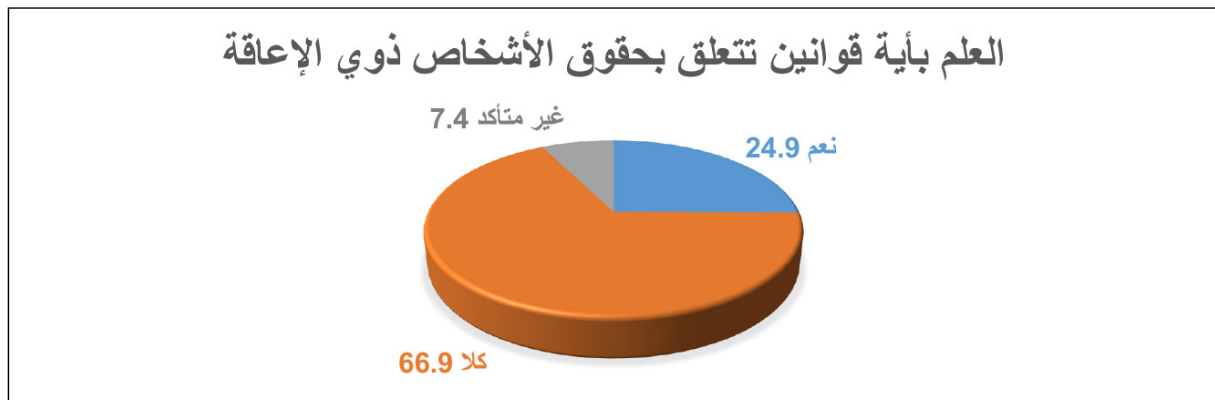
كان هناك اعتقاد بأن التصورات المتعلقة بأنظمة السجون بالنسبة للبالغين، مقارنة بالأحداث، أكثر إيجابية، رغم أن ذلك ضمن الحدود. اعتقد 53.7% من المشاركين بأن نظام السجون في الأردن فعال في إعادة التأهيل وتخفيض العود والتكرار. لم يعتقد 28.7% منهم بذلك، بينما كان 16.8% منهم غير متأكدين من ذلك الأمر. علاوة على هذا، لا يوجد فرق جوهري بين الجنسين.



هذه التصورات متوافقة (أو ذات ميل قليل نحو التديني) مع التصورات المتعلقة بالمعاملة الإنسانية للسجناء. اعتقد 50.7% من المشاركين بأن معاملة السجناء في الأردن إنسانية، ولم يعتقد 27.7% منهم بذلك، بينما كان 20.5% منهم غير متأكدين من هذا الأمر.

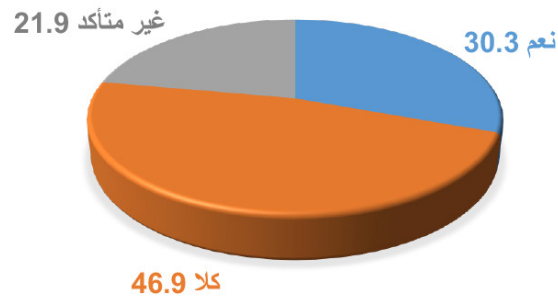


يوجد فرق جوهري بين الجنسين في التصور الخاص بمعاملة السجناء، حيث اعتقد 55.2% من الرجال بأنه يمكن اعتبار معاملتهم إنسانية. بينما اعتقدت 45.9% من النساء بأن هذه المعاملة إنسانية بالفعل.



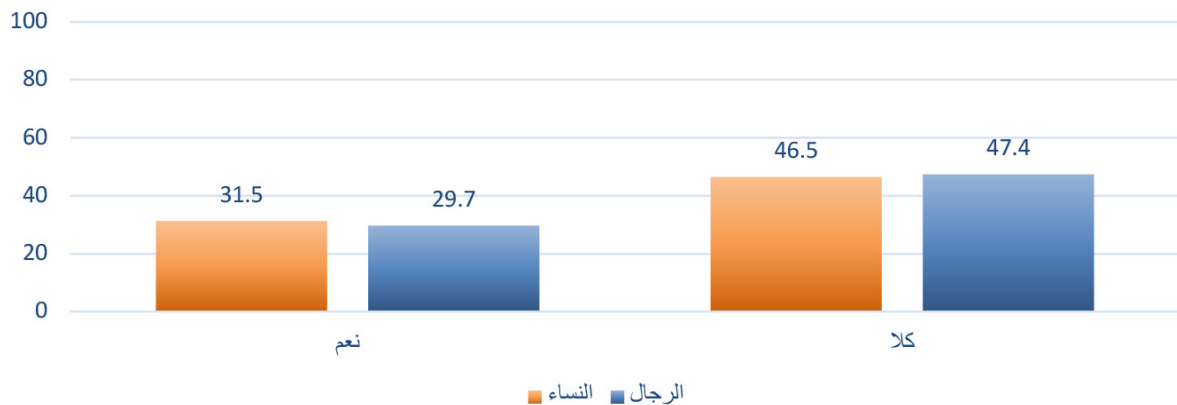
لم يعلم حوالي 67% من المشاركين بأي من القوانين المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة، في المقابل، فقد علم 24.9% بذلك الأمر، بينما لم يكن 7.4% منهم متأكدين.

الخدمات الاجتماعية كافية لدعم الاشخاص ذوي الإعاقة



اعتبر حوالي 50% من المشاركين أن الخدمات الاجتماعية لذوي الإعاقة ليست متوفرة بما يكفي، بينما 30.3% منهم فقط لم يروا ذلك، ولم يكن 21.9% منهم متأكدين من ذلك الأمر.

الخدمات الاجتماعية كافية لدعم الاشخاص ذوي الإعاقة



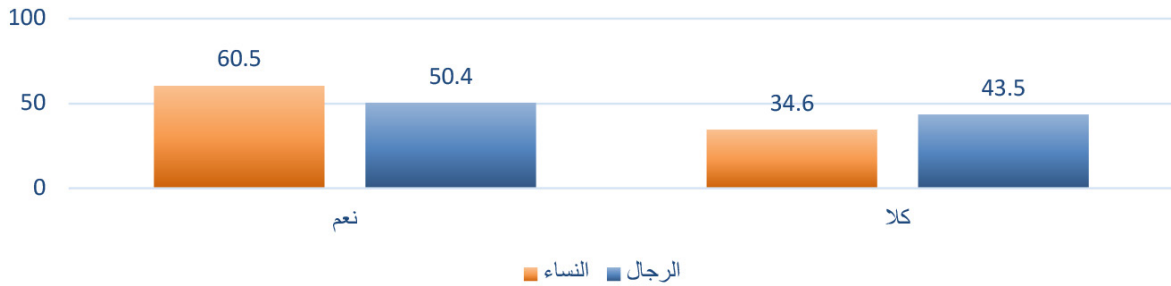
لا توجد فروق جوهرية بين الجنسين، حيث أن 31.5% من النساء و29.7% من الرجال اعتقدوا بأن هناك ما يكفي من الخدمات الاجتماعية لذوي الإعاقة.

جميع اللاجئين يجب أن يكون لديهم طريق رسمي للعمل في الأردن



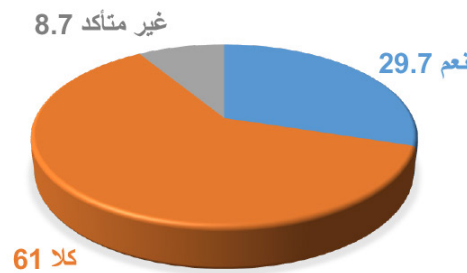
اعتقد 55% من المشاركين بأن كافة اللاجئين ينبغي لهم أن يحصلوا على طريق رسمي للتوظيف، ولم يعتقد 39.2% منهم بذلك، بينما لم يكن 5.4% منهم متأكدين من ذلك الأمر. تشير النسبة المئوية الضئيلة للإجابات غير المؤكدة فيما يخص هذا السؤال إلى أن الناس لديهم آراء قوية حيال هذه القضية المعينة.

جميع اللاجئين يجب أن يكون لديهم طريق رسمي للعمل في الأردن



من شأن الفجوة بين الجنسين أن تكون مهمة في الاستهداف، حيث يكون الرجال أقل ميلاً لدعم الطريق الرسمي لتوظيف اللاجئين. اعتقدت 60.5% من النساء و50.4% من الرجال بأن كافة اللاجئين ينبغي لهم أن يحصلوا على طريق رسمي للتوظيف.

التوقعات العامة بشأن وجود اللاجئين في الأردن إيجابية



لم يعتقد 61% من المشاركين بأن وجود اللاجئين في الأردن ككل هو أمر إيجابي، ولم يعتقد 29.7% منهم بذلك، بينما لم يكن 8.7% منهم متأكدين من ذلك الأمر. كانت لدى النساء تصورات أكثر إيجابية بقليل من الرجال في هذا الخصوص.

استنتاجات

- ❖ 60% من المشاركين يفتقرون للمعرفة بشأن أية مبادرات خاصة بالتطوير في قطاع العدالة والتي تمت في السنوات الخمس الأخيرة.
- o على سبيل المثال، 67% من المشاركين غير مدركين لواقع التشريع فيما يتعلق بذوي الإعاقة.
- o يبدو أن المشاركين الذكور لديهم معرفة أكثر من المشاركات الإناث.
- ❖ يوجد تأييد قوي لمزيد من مبادرات التطوير في قطاع العدالة:
- o شعرت غالبية المشاركين بأن قطاع العدالة بحاجة إلى مزيد من التطوير.
- o شعر أكثر من 80% من المشاركين بأن النساء ينبغي لهن أن يكن قادرات على منح الجنسية لأزواجهن أو أطفالهن.
- ❖ توجد حاجة لتحسين المساءلة والشفافية:
- o يعتقد أكثر من 80% من المشاركين، من كلا الجنسين الرجال والنساء، بأن الوساطة تمثل قضية جدية في الأردن.
- o لم يشعر سوى 54% من المشاركين بأنه يمكن وصف السلطة القضائية في الأردن بالشفافية.
- o لم يشعر سوى 55% من المشاركين بأن الحكومة الأردنية قد زادت من الشفافية في السنوات العشر الأخيرة.
- ❖ لم يثق سوى 49% فقط من الناس بقطاع العدالة في قدرته على إعادة تأهيل الجناة والتخفيف من العود والتكرار لديهم.
- ❖ يبدو أن هناك تناقضاً بين التشريع الحالي والتصورات العامة كما هو الحال بالنسبة لحقوق المرأة في منح الجنسية.



P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

   ar_renaissance
 ArabRenaissance



النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development